مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٦٥**

الثلاثاء، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد لفيت .... (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	....	السيد سرغييف
الأرجنتين	....	السيد كبغلي
أوكرانيا	....	السيد كروخمال
بنغلاديش	....	السيد أحمد
تونس	....	السيد الجراندي
جامايكا	....	الآنسة دورانت
الصين	....	السيد شين غوفانغ
كندا	....	السيد فاولر
مالي	....	السيد كيت
ماليزيا	....	السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	....	السير جرمي غرينستوك
ناميبيا	....	السيد ثيرون
هولندا	....	السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية	....	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

00-50313 270600 270600
0050313

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وإندونيسيا والبرازيل والبرتغال وجمهورية كوريا والنرويج ونيوزيلندا واليابان طلبوا فيها دعوقم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، اقترح، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، طبقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبناء على دعوة الرئيس شغلت السيدة وينسلي (استراليا)، والسيد ويدودو (إندونيسيا)، والسيد دي مورا (البرازيل)، والسيد مونتيرو (البرتغال)، والسيد سون (جمهورية كوريا)، والسيد كولبي (النرويج)، والسيد باولز (نيوزيلندا)، والسيد أكاساكا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، وفي غياب أي اعتراض، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام والمدير الانتقالي لتيمور الشرقية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد فييرا دي ميللو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى عرض من السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام والمدير الانتقالي لتيمور الشرقية.

وأرحب بحرارة بالسيد فييرا دي ميللو وأعطيه الكلمة.

السيد فييرا دي ميللو (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، أن أهنئكم سيادة الرئيس، وإن جاء ذلك متأخرا، بتعيينكم للعمل في نيويورك، وبأن أشكركم لاستعدادكم لإعطائي هذه الفرصة لتقديم تقرير عن الحالة في تيمور الشرقية في ظل رئاستكم.

وتظل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ويظل التيموريون والمجتمع الدولي يحرزون التقدم نحو تعمير تيمور الشرقية. وقد عدد في الصحيفة الموجزة التي وزعتها على المجلس بعضا من الأنشطة التي اضطلعنا بها في مجالات أساسية معينة. ولعل الإنجاز الرئيسي الذي تحقق حتى الآن هو أننا أصبحنا أكثر إدراكا مما كنا عليه في البداية لتفرد وضخامة وتعقد بعثة الإدارة الانتقالية، ولأن نجاحنا الطويل الأمد سوف يعتمد بالتأكيد على مدى ما يستطيع التيموريون أنفسهم أن يشاركوا في العملية الانتقالية ويتسلموها. ويبدو لي أن محاورينا أصبحوا أكثر تفهما لأن ممارسة السلطة بالنسبة لهم لا تعني ببساطة التأثير في عملية اتخاذ القرارات أو المشاركة فيها؛ بل هي تعني تحمل مسؤولية خياراتهم. وهذا هو السياق العام الذي ظللنا نناقش فيه في

الآونة الأخيرة سبل ووسائل إحراز التقدم في العملية الانتقالية، وتلك مسألة أود أن أسهب فيها اليوم أمام المجلس.

وقبل أن أدخل إلى صلب الموضوع اسمحوا لي باستطراد قصير. لقد شدد كثيرون قبلي على أن القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) كان جديدا في طموحاته وفي سعة الولاية الممنوحة للإدارة الانتقالية. ولئن كان هذا مما يستحق التأكيد فإن الكلمات قد لا تسعف في وصف التحديات التي نواجهها في كل يوم في تيمور الشرقية، وعليَّ أن أشير إلى أننا من نواح كثيرة لنا مؤهلين كما ينبغي لمواجهة هذه التحديات. والواقع أن أمام الأمم المتحدة أن تتعلم كل شيء تقريبا في وقت واحد وهي تسعى إلى بناء وإدارة بلد – وهي مهمة لم يكن علينا إنجازها من قبل. والدرس الذي نستفيده في هذه الإدارة الانتقالية يبين أنه سيكون علينا أن نعيد النظر في تفكيرنا وفي آلياتنا الإدارية إذا كان للأمم المتحدة أن تتمكن من الاضطلاع بأي عمليات أخرى من هذا النوع وبهذا النطاق في المستقبل.

وللاستعراض فإن الإدارة الانتقالية مكلفة بعملية حكم ليس لها سابقة في تاريخ الأمم المتحدة، فقد كانت البعثات السابقة تشارك فقط في هذه المسؤولية أو تمارسها ممارسة جزئية. والإدارة الانتقالية تبدأ من الصفر تقريبا وينتظر منها بحق قدر كبير من التقدم السريع الذي يحظى بالتقدير. وهذا النوع الجديد من الولاية يفرض على الأمم المتحدة أن تواجه ضغوطا لم تقابلها من قبل في هذا الميدان. وتأتي الحاجة إلى السرعة أمام ضرورة التشاور؛ وتأتي الحاجة إلى إدارة مالية سليمة أمام تظاهرات معارضة للزيادة في أسعار البترين وفي البطالة؛ وتأتي ضرورة تعيين المحليين أمام واقع يقول بندرة كاملة في المرشحين المؤهلين؛ وتأتي الاتهامات بأن الأمم المتحدة في راحة تامة أمام سقوط أعداد متزايدة من موظفي الإدارة الانتقالية مرضى أكثر مما يحدث في أي بعثة أخرى للأمم المتحدة. ولقد بدأنا نواجه واقع الحكم، ولكن لا بد أن أعترف بأننا قضينا وقتا طويلا للغاية في إنجاز ذلك.

واسمحوا لي لكي أكون صريحا معكم بأن أقول إن من المدهش أكثر أن نطاق ولاية الإدارة الانتقالية يكشف عن أوجه ضعف في قواعدنا وإجراءاتنا الإدارية تقلل كثيرا من قدرتنا على الاستجابة بمرونة لاحتياجات التيموريين في إطار القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩). وواضح أن هناك خللا إذا كانت الإدارة الانتقالية تكلف ٦٩٢ مليون دولار بينما ميزانية تيمور الشرقية بأكملها لا تكاد تزيد عن ٥٩ مليون دولار. فهل من العجب أن يوجه كثير من الانتقاد إلى إسراف الأمم المتحدة بينما يظل التيموريين في معاناتهم؟ إن الانتقاد سيظل موجها ما دامت قواعدنا الإدارية تحول دون تعامل مهندسي الأمم المتحدة مع المباني العامة التي لا يستخدمها موظفو الأمم المتحدة بل يستخدمها الموظفون التيموريون ولا بد أن هناك شيئا غير سليم في ميزانية ليس فيها اعتمادات للخدمات الحدودية والجمركية ولا لتشغيل المباني أو السجون أو المحاكم. ومن العسير علينا أن نقبل ألا تسمح الميزانية بشراء قارب أو قاربين لمكافحة التهريب، في وقت يطلب إلينا أن نزيد الدخل.

ونيتي اليوم، بدلا من سرد الشكاوى، هي استرعاء نظر المجلس إلى المشاكل الحقيقية التي نحتاج إلى مواجهتها في كل يوم على أرض الميدان. ولعلي أشدد أيضا على حاجتنا إلى أن يؤذن لنا باستخدام الميزانية العادية بالقدر الممكن من المرونة والعملية. فالمهام التي يتطلبها تنفيذ القرار ١٢٩٩ (١٩٩٩) من الإدارة الانتقالية ليست مستحيلة وإن كانت تتطلب كثيرا من الجهد، ولكننا لا يمكن أن نضطلع بها بالفعل إلا إذا أمكن تكييف إجراءاتنا الإدارية بحيث تكون لدينا الموارد اللازمة.

ولندخل الآن في صلب الموضوع. ففي الأسابيع الأخيرة سعت الإدارة الانتقالية إلى تقييم الحالة وتحديد المعايير الدنيا التي لا بد أن نفي بها كي نسير بخطى موفقة نحو الاستقلال. والمسألة ليست وضع قائمة شاملة بل توضيح الأهداف الضرورية التي يتعين تحقيقها قبل الاستقلال. وتلك هي كفالة الأمن خلال الفترة الانتقالية وتيسير إنشاء الآليات التي تلزم للحفاظ على الأمن بعد الاستقلال؛ ومعالجة ما يعانيه اللاجئون من فقر في تيمور الشرقية ومساعدتهم على إعادة التوطين بحرية ونظام؛ وإنشاء نظام قضائي موثوق به يراعي حقوق الإنسان الأساسية ويحافظ على القانون والنظام بشكل سليم؛ وكفالة القيام بالتعمير الكافي بحيث تستطيع الخدمات العامة أن تؤدى؛ وإقامة إدارة قادرة ماليا في ظل توجيهات التيموريين؛ وكفالة التحول السياسي نحو الاستقلال، باعتماد دستور وإجراء انتخابات ديمقراطية تماما.

والنقاط الأربع الأولى التي سأورد للمجلس بعض المعلومات عنها سريعا هي شروط أساسية للنقطتين السابقتين.

ففيما يتعلق بالأمن، من الرائع أن تيمور الشرقية أصبحت الآن بعد عنف العام الماضي بلدا يعيش في سلام. وأصبحت الحالة الأمنية الداخلية عادية. وبينما تتحسن الأحوال الأمنية عموما، لا تزال بعض الحوادث الخطيرة تقع هنا وهناك بما فيها هجمة بالقنابل اليدوية شنت على موقع حدودي في نهاية أيار/مايو وجرح فيها جندي استرالي. ويؤسفني أيضا أن أبلغ المجلس أن ست قنابل يدوية ألقيت في ٢١ حزيران/يونيه على مقر لسبعة جنود استراليين. وتبع الهجمة إطلاق لنيران أسلحة خفيفة. ولحسن الطالع لم يجرح أحد. وأشير إلى أن هذه الحوادث كلها وقعت بطول الحدود.

ومع ذلك فقد أقمت علاقات طيبة بين قواتنا والقوات المسلحة الإندونيسية - وخاصة في أعقاب التوقيع في ١١ نيسان/أبريل على مذكرة تفاهم بين قائد قواتنا والجنرال سياناكري. وبالإضافة إلى ذلك تجري الآن مباحثات ترمي إلى تحسين التعاون في إطار التحقيقات في الحوادث الحدودية وانتهاء التوغل.

وبمراعاة الحالة الأمنية على أرض الميدان وقدرة شرطتنا المدنية على توطيد القانون والنظام بدأت بالفعل تخفيضات القوة العسكرية، وقدمت إلى الأمين العام مقترحات بإجراء تخفيضات أخرى. غير أن هذه المقترحات لا تتعلق إلا بكتائب المشاة في القطاع الشرقي. وحددنا في الوقت نفسه الحاجة إلى الدراية التخصصية والسوقية. وسوف تقدم سلسلة من المقترحات في هذا الصدد إلى المجلس في تقرير تموز/يوليه المقدم من الأمين العام. وفي غضون ذلك نواصل استعراض تشكيل عنصرنا العسكري وسنقدم عنه تقارير منتظمة مع مقترحات إضافية وفقا للظروف في الميدان. ثم إنه سيكون من الممكن تخصيص الوفورات التي تنجم من ميزانية الأمم المتحدة لمشاريع ملموسة تكون لها فوائد جلية لتيمور الشرقية - من قبيل توفير دوريات لمكافحة التهريب أو إصلاح بعض الأضرار التي لحقت بالطرق من جراء السير المكثف للمركبات العسكرية الثقيلة.

وفيما يتعلق باحتياجات الدفاع في المستقبل، نحن في انتظار وصول فريق التقييم من كلية كينغ في لندن، التي قمت بزيارة لها في الأسبوع الماضي. ونأمل في أن تمكننا زيارتهم من أن نقرر على نحو أفضل وسائل ترتيب أمن فعال بعد مرحلة الانتقال. ولتحقيق هذه الغاية، نحن بحاجة إلى البدء في الاستعدادات من الآن. وبالرغم من أن القوات المسلحة لتحرير تيمور الشرقية ما تزال منضبطة بصورة ملحوظة، إلا أن مما لا يمكن إنكاره أنها تبدي علامات

اهتياج متزايد وعدم صبر، يعزى دون شك إلى أنها عاطلة عن العمل وتشعر بعدم اليقين إزاء مستقبلها. ونحن ننظر في إمكانية اتخاذ تدابير مؤقتة لتحسين الحالة في الأجل القصير.

وعلى الجبهة الدبلوماسية، أُحرز تقدم شامل ملحوظ فيما يتصل بحل المسائل المعلقة مع اندونيسيا. وفتحت جاكارتا بعثة دبلوماسية في ديلي. وقام الرئيس وحيد بزيارة مثمرة للغاية لتيمور الشرقية في ٢٩ شباط/فبراير الماضي. وسافر اكسانانا غوسماو برفقتي إلى اندونيسيا في عدة مناسبات، وفي ٢٩ شباط/فبراير، أيضا في ديلي، وقعت بيانا مشتركا مع وزير الخارجية السيد شهاب يتعلق بمجموعة مسائل متنوعة.

وبالرغم من ذلك، ما زال يتعين عمل الشيء الكثير، لا سيما لمتابعة الأحكام الرئيسية من هذا البيان. وتحقيقا لهذه الغاية، سافرت إلى جاكارتا في نهاية الشهر الماضي لمقابلة الرئيس وحيد والسيد شهاب. وشجعتهما بصفة خاصة، على التحرك قدما لإنشاء ممر عابر بين مقاطعة أوكوس المحصورة بين أراضي أجنبية وبقية تيمور الشرقية، والسعي من أجل إيجاد الطرق للسماح للتيموريين الذين كانوا يشكلون جزءا من جهاز الخدمة المدنية الإندونيسي للحصول على معاشاتهم وتهيئة أوضاع مواتية للطلبة التيموريين في الجامعات الإندونيسية.

ويتسم حل مسألة المعاشات بالأهمية وذلك بغية تشجيع عودة اللاجئين المتبقين. وفي هذا الصدد، نواصل التشجيع على إقامة المزيد من الاتصالات بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية. وذهب محافظ تيمور الغربية مؤخرا إلى ديلي، وزار الأسقف باوكاو تيمور الغربية في هذا الشهر.

وفضلا عن ذلك، قام ضابط رفيع المستوى سابق من الميليشيا مؤخرا بزيارتنا لكي يرى بنفسه الحالة في تيمور الشرقية، وقام رئيس مكتبي في الأسبوع الماضي بزيارة إلى تيمور الغربية لمقابلة المحافظ، والقائد العسكري وموظفين إندونيسيين آخرين في تلك المقاطعة في أعقاب الزيارة المثمرة التي قام بها المحافظ إلى ديلي.

وآمل في أن تمكننا هذه الاتصالات المستمرة من التغلب على العقبات المتبقية وإغراء اللاجئين والقادة المؤيدين للدمج المتبقين في تيمور الغربية بأن مستقبلهم يكمن في تيمور الشرقية. والعنف الذي واجهه موظفو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أيام قليلة مضت في مخيم اللاجئين في كوبانغ - عاصمة تيمور الغربية - لا يحتمل، ومرة أخرى نناشد السلطات الإندونيسية أن تحيد مرة واحدة والى الأبد العناصر المتطرفة التي ما زالت باقية في هذه المخيمات.

وحالما أعود إلى ديلي، اعتزم القيام مع اكسانانا غوسماو والمجلس الاستشاري الوطني ببحث مسألة اللاجئين من جميع جوانبها - السياسية والأمنية والإنسانية - بغية إعادة التفكير فيها وإيجاد أفضل السبل لحل هذه المشكلة على جناح السرعة. ويتعين على المجتمع الدولي - وقلت ذلك في لكسمبرغ بمناسبة الاجتماع الأخير لمجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي - حيث صرحت بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد إندونيسيا لتعيد بصورة ملائمة توطين اللاجئين الراغبين في البقاء في إندونيسيا.

(تكلم بالانكيزية)

وربما تكون المسألة الإنسانية الأوسع نطاقا هي المجال الذي أُحرز فيه أكبر قدر من التقدم حتى الآن. وبعد استكمال أعمال مرحلة الطوارئ، سوف يندمج العنصر الإنساني الرئيسي في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في العنصر الرئيسي للحكم بنهاية هذه السنة.

وننتقل الآن إلى نظام العدالة، لقد بدأت جلسات الاستماع في المحاكم حتى مع عملية إعادة البناء الجارية حاليا

في المحاكم ذاتها. وعملية توظيف وتدريب القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع مستمرة، وتعمل كلية تدريب الشرطة على تشكيل فرقة شرطة تيمور الشرقية. وفي نيسان/أبريل ، وقعت أنا والمدعي العام مرزوقي داروسمان من إندونيسيا، على مذكرة تفاهم على التعاون بشأن المسائل القانونية والقضائية والمسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان. ولهذه الوثيقة آثار بعيدة المدى من شأنها أن تسمح لكل من تيمور الشرقية وإندونيسيا بالمضي قدما في السعي من أجل الانتصاف القانوني من جرائم الماضي. ونتوقع زيارة من مكتب المدعي العام في وقت مبكر من تموز/يوليه سعيا لتحقيق هذا الهدف. وأخيرا، تبذل حاليا جهود لتطوير لجنة المصالحة الوطنية للمساعدة في تضميد جراح الماضي القريب.

ومع بقاء حالة القانون والنظام هادئة بصورة نسبية، أشعر بالقلق إزاء الهجمات التي تقع على مجتمعات الأقليات، جاليات المسلمين والصينيين الإثنيين والبروتوستانت. استهداف تلك الأقليات يبدو غالبا أنه يتسم بطابع ديني أو إثني أقل من اتسامه بطابع سياسي أو اقتصادي، ويركز على مفاهيم مؤداها أن الأقليات قريبة بلا موجب من السلطات الإندونيسية. وتكلم زملائي مع امرأة صينية اتهمت بتأييد الاستخبارات العسكرية الإندونيسية. وقالت لنا إن كثيرا من الصينيين يقعون في مأزق في ظل الحكم الإندونيسي ويتعين عليهم تقديم مساهمات منتظمة للجانبين كليهما. مشكلة هذه المرأة ليست فريدة، ولكنها نتاج الأوقات العصيبة التي شهدتها تيمور الشرقية في الآونة الأخيرة. وتبرز ضرورة التفكير الرشيد بشأن طريقة معالجة جروح الماضي. وتعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع المجتمعات المحلية، وفي الحقيقة، اجتمع السيد جان كادي وكيلي المسؤول عن نظام الحكم مع جميع عناصر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالأمس وسوف يجتمع عما قريب مع القادة السياسيين وقادة الكنائس في تيمور الشرقية لضمان التعبير عن رسالة التسامح بصورة متكررة في البيانات العامة أكثر من كونها امتناعا خطابيا.

مجال التعمير هو المجال الذي يدعو إلى السخط الشديد بالنسبة لنا جميعا. لقد بدأت العملية، ولكني أشعر بالإحباط لأن التيموريين الشرقيين يتحركون ببطء في تلك العملية. وما زال يتعين عمل الشيء الكثير من حيث المهمة الأساسية المتمثلة في التعمير المادي. لقد قمت بزيارة لسواي، المنطقة الجنوبية، في أعقاب الفيضانات الغزيرة التي سقطت هناك في نهاية أيار/مايو . وما رأيته مقبض للصدر حقا. المنطقة معزولة تماما عن ديلي فيما يتعلق بطريق البر ومن المحتمل أن تظل كذلك على الأقل لمدة ستة أشهر أخرى. والناس، الذين أوذوا بالفعل بسبب العنف الذي وقع في أيلول/سبتمبر الماضي، الذين تحملوا الوطأة العظمى، لا بد الآن أن يواجهوا أيضا حقيقة مؤداها أنه حتى مساكنهم المؤقتة والأشياء القليلة من ممتلكاتهم التي كانت قد بقيت لديهم قد تحطمت أو أن مياه الفيضانات جرفتها بعيدا.

ويتعين علينا أن نعمل بمعدل التعمير، وسوف أواصل الاعتماد على سخاء المجتمع الدولي في هذا المجال وأسعى، في الوقت نفسه، لتطوير قدرة تيمور الشرقية على التصدي للمشكلة. وبالرغم من ذلك، لا يعزى الجزء الأعظم من المشكلة، إلى الافتقار إلى الكرم من جانب المانحين ولكن يعزى بدلا من ذلك إلى البطيء النسبي في معدل تسديد الدفعات في الصندوق الاستئماني التابع للبنك الدولي ويعزى إلينا في الحقيقة. وأعتقد أنه يجري حاليا تصحيح هذه المشكلة.

لقد قدم مؤتمر لشبونة للمانحين، الذي عقد في الأسبوع الماضي، إضافة ضئيلة القيمة بالنسبة لنا جميعا، ولا سيما من خلال الاقتراع الواضح على الثقة الذي حصلنا عليه لميزانية تيمور الشرقية الموحدة. ومرة أخرى، أشكر كل

الذين حضروا والذين تعهدوا بدعم الاحتياجات الحالية لتيمور الشرقية. وفي ظل هذه الميزانية، سوف تقدم معلومات عن الأداء مرة كل ربع سنة إلى المانحين. وفضلا عن ذلك، فإننا نتحرك إلى الأمام للقيام بعملية تستند إلى لجنة بمشاركة التيموريين الشرقيين بالكامل – والتي سوف تخطط وتحدد الأولويات وتعتمد مقترحات التنمية من جميع المصادر.

دعوني الآن أتكلم عن إنشاء إدارة التيموريين الشرقيين. الافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة حاد في جميع المجالات تقريبا. ولمعالجة هذه المشكلة، ركز بناء القدرة في تيمور الشرقية على مجالين. الأول، التدريب العام، يتطلب نظاما تعليميا عاملا، تجري إعادة بنائه بسرعة وهو لا يزال حديث العهد. ونأمل أن نستأنف العام الدراسي الطبيعي من تشرين الأول/أكتوبر القادم. وعلاوة على ذلك، تبذل مساع للحصول على تمويل ثنائي لمركز لتنمية الموارد البشرية من شأنه أن يوفر التدريب على طائفة واسعة من المهارات. ولا تزال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تركز تركيزا كبيرا على تدريب موظفين مدنيين. وهذا تحد كبير بشكل خاص، وذلك لأن جميع المناصب في الإدارة تقريبا كان يشغلها مسؤولون إندونيسيون. وبدأت أكاديمية الخدمة المدنية تدريبا على اللغات وستوسع قريبا نطاق الدورات التي تعقدها. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمانحين في لشبونة برنامجا طموحا، نؤيده غاية التأييد، لتوفير التدريب لشغل مناصب الإدارة في الحكومة الجديدة.

أخيرا، من الجدير بالذكر القدر الكبير من التدريب في مواقع العمل القائم في إطار البعثة. وأفراد البعثة يعملون جنبا لجنب مع الموظفين المدنيين من أبناء تيمور الشرقية في جميع المجالات، ابتداء من أفراد إدارة الموارد البشرية إلى عمال المياه، ومن الاخصائيين الصحيين إلى موظفي حسابات الرواتب، مع تمثيل أبناء تيمور الشرقية في الإدارة الذي من المقرر أن يزيد بشكل كبير عن طريق حملات التشغيل النشطة التي ستبدأ في الأسبوعين المقبلين. والتدريب يجني ثماره بينما الاستقلال يقترب.

اسمحوا لي بأن أختتم بياني بالإشارة إلى الانتقال السياسي. إن أي انتقال سياسي فعال له مكونان. الأول عملية دستورية تتوج بانتخابات ديمقراطية. والثاني توفير ثقافة تقوم فيها القيادة السياسية باتخاذ قرارات شفافة تكون هي راغبة في تحمل المسؤولية عنها.

والقواعد الأساسية للعملية الدستورية وللانتخابات على حد سواء بسيطة: القول الفصل في كلتا الحالتين سيكون لأبناء تيمور الشرقية؛ وحقوق الإنسان يجب أن تحمى حماية كافية؛ والنظام الذي يوضع يجب أن يكون ديمقراطيا. وفي أعقاب مناقشات مع زانانا غوسماو وزعماء سياسيين آخرين من أبناء تيمور الشرقية، أرى أنه يمكنني أن أتوقع، كما أعلن في مؤتمر لشبونة في الأسبوع الماضي، أن الانتخابات، وربما الاستقلال، سيتحققان العام القادم في وقت يقع بين ٣٠ آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠٠١. والقرار النهائي يعتمد دون شك إلى حد كبير على مدى سرعة التقدم الذي يحرز في تحقيق المعايير التي أشرت إليها بإيجاز، والتي طلب منا الأمين العام أن نضعها، عندما زار ديلي في شهر شباط/فبراير الماضي. ومن المحتمل تماما أن تكون الانتخابات لجمعية تأسيسية. وقبل ذلك، من المحتمل أن يوصي التحالف السياسي المعروف بمجلس المقاومة الوطنية لتيمور الشرقية، في أعقاب مؤتمره في آب/أغسطس من هذا العام، بإنشاء لجنة دستورية عريضة القاعدة تشترك مع البعثة في عملية تشاورية واسعة النطاق مع أبناء تيمور الشرقية بشأن وضع الدستور.

لقد أدركنا، مع أبناء تيمور الشرقية، وبشكل متزايد أن الانتقال سيتطلب أكثر من مساعدة البعثة في وضع مؤسسات وتشغيل وتدريب مديرين. إن بناء القدرة ينبغي

ألا يقتصر على المستوى التقني، وإنما ينبغي أيضا أن يشمل مستوى القيادة السياسية. بإيجاز، فكَّرنا في الأسابيع الماضية – ولا يزال الموضوع محل مناقشة واسعة النطاق – في أن أبناء تيمور الشرقية ينبغي ألا يقتصر دورهم على العمل في الإدارة والحكومة وإنما أن تكون لهم مسؤولية أساسية عنها أيضا.

وعند نهاية أيار/مايو، وفي معسكر سابق خارج ديلي، عقد مؤتمر لمدة أسبوع بشأن إعادة بناء وتنمية تيمور الشرقية. وفي هذا التجمع، قدمت خيارين بشأن الطريقة التي يمكن أن تعمل بها البعثة: الخيار التقني والخيار السياسي. كان الأول أساسا مواصلة الاستراتيجية الحالية، وهي إضفاء الطابع التيموري على الإدارة على جميع المستويات حتى تكون هناك إدارة مدنية وطنية بالكامل قائمة عند الاستقلال عندما تتولى حكومة منتخبة من أبناء تيمور الشرقية السلطة. والنموذج السياسي سيستمر في إضفاء الطابع التيموري على الخدمة المدنية ولكنه سيشارك أيضا في المسؤولية الحكومية مع أبناء تيمور الشرقية. باختصار اقترحت حكومة إئتلافية تتولى فيها العديد من المناصب شخصيات سياسية من تيمور الشرقية تتمتع، للمرة الأولى، بالمسؤولية السياسية عن قراراتها. وأشرت أيضا أن هذا من شأنه أن يكون عملا محمودا مختلطا لأن القيادة المكونة من أبناء تيمور الشرقية ستشارك، ابتداء من ذلك الوقت، البعثة في نوع من التحالف في اقتسام تحمل المسؤولية أمام منتقدي القرارات التي تتخذها.

وقيادة مجلس المقاومة الوطنية لتيمور الشرقية قبلت هذا المفهوم، بل إنها في الحقيقة رحبت بحماس باقتسام المناصب بالتساوي بين الإدارة وأبناء تيمور الشرقية، وبالتالي، فإن الإدارة الداخلية، والبنية الأساسية التحتية، والشؤون الاقتصادية والشؤون الاجتماعية سيديرها معينون من أبناء تيمور الشرقية، مع مراعاة الدور المسيطر لمجلس المقاومة الوطنية لتيمور الشرقية، حيث الشؤون المالية والعدالة والأمن والشؤون السياسية والدستورية والانتخابات ستظل مع الإدارة. وعلاوة على ذلك، سيشكل مجلس تشريعي وطني جديد ليحل محل المجلس الدستوري الوطني المشترك. وسيوسع نطاقه لجعله أكثر تمثيلا وسيشكل من أبناء تيمور الشرقية وحدهم. وسيكون هناك ٣٣ عضوا: واحد من كل قسم، وسبعة من الأحزاب الداخلة في نطاق مجلس المقاومة الوطنية لتيمور الشرقية، وثلاثة من أحزاب سياسية أخرى وممثل لكل من الشباب والطلاب، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والكنيسة الكاثوليكية، والكنيسة البروتستانتية، والطائفة المسلمة، والمهن، والفلاحين، والعمال ورجال الأعمال.

ما من شيء في هذا الاقتراح سيغير الفحوى الأساسية للقرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، وهو أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لها المسؤولية الشاملة عن إدارة تيمور الشرقية. وبالفعل، فإن هذا الاقتراح سيزيد من تعزيز أداء المهام ذات الأولوية التي يضعها القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩): دعم بناء القدرة للحكم الذاتي. وقد ووفق على الهيكل – وهو برنامج تنظيمي وزع عليكم، سيدي الرئيس، ونأمل أن ينفذ ابتداء من الشهر القادم، تموز/يوليه. وهذا سيوفر لأبناء تيمور الشرقية الفرصة للاستفادة من فترة الحكم المشترك مع الإدارة، كما أن الموظفين المدنيين حاليا يستفيدون من العمل جنبا لجنب مع الأفراد الدوليين. كما أن هذا سيجعل الانتقال إلى الاستقلال أقل مفاجأة وسيساعد مفهوم المسؤولية الحكومية على ترسيخ نفسه في تيمور الشرقية.

في الختام، أدعو جميع أعضاء المجلس إلى زيارتنا في تيمور الشرقية ليروا بأنفسهم الطابع المميز للمهمة التي أوكلها إلينا المجلس. وسنتمكن من الاستفادة من خبرتهم ومشورتهم، وستتاح لهم الفرصة لتقييم تعقد عملنا. وبوسعي

أن أؤكد للمجلس أن تلك الزيارة ستكون محفزا غير عادي لنا. وسيرى الأعضاء، على حد سواء، ما يثير الهمم وما يدعو إلى اليأس حقا. إلا أنهم سيرون فوق كل شيء حماس أبناء تيمور الشرقية من أجل تقرير مستقبلهم، وسيرون كيف أن الأمم المتحدة تساعدهم على تحقيق ذلك الهدف: وهو ليس تحقيقا بالغ الكمال، وربما يكون بعيدا عن الكمال، ولكنه بأسلوب عملي ملتزم به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو شكرا حارا على إحاطته الإعلامية البارزة، التي كانت مليئة بالمعلومات وواضحة للغاية بشأن الحالة الراهنة وبشأن التقدم المحرز. ولقد كانت الإحاطة الإعلامية مليئة بالمقترحات المحددة. وقد منحنا السيد فييرا دي ميللو نظرة واقعية وطموحة على حد سواء.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لي ببدء هذه المناقشة العامة. وهذه هي المرة الأولى في أربعة أشهر التي ينعم فيها علينا السيد سيرجيو فييرا دي ميللو بوجوده. وكما قلتم، سيدي الرئيس، توا، وأنا أردد تعليقاتكم، لقد قدم إلينا مرة أخرى إحاطة إعلامية مليئة بالمعلومات ومشجعة. لقد كان هذا شهرا حافلا بشكل غير عادي لمجلس الأمن. وستكون هذه هي المرة الأخيرة التي أكون فيها موجودا هنا هذا الشهر، لأنني سأغادر إلى لندن وجنيف مساء اليوم. لذا فإنني أريد أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم غير العادية لشهر نافس شهر رئاسة الصين فيما يتعلق بعدد الأزمات التي ووجهت، وتساوى تماما معه فيما يخص إنجاز الصين في توجيهنا خلال هذه الأوقات الصعبة.

وأود أن أشكر الممثل الخاص للإحاطة الإعلامية التي قدمها وكذلك لروح القيادة التي أبداها في مؤتمر لشبونة في الأسبوع الماضي. وأنت، يا سيرجيو، تقوم شاهدا على أفضل المواهب والقدرات المتوفرة في الأمم المتحدة. لقد قرأت في المجلة ربع السنوية ”فورن أفيرز“ (الشؤون الخارجية) أخيرا أن الأمم المتحدة قد أوفدت إلى تيمور الشرقية ما يسمى The A-team أي أفضل فرقها من الخبراء التكنوقراطيين الدوليين. ولست متأكدا من أن مصطلح ”تكنوقراطي“ يستخدم للمديح دائما ولكنني أظن أنك أنت وزملاءك في كوسوفو، والبوسنة، وأماكن أخرى تقعون في هذه الفئة حقا، بالرغم من أنك ربما لن تقدر مقارنتك بالمستر T، إذ أنك لا تتحلى بمثل ما يتحلى به من العقود الذهبية والحلي الأخرى. وأعتقد أن مهمتك أصعب من أي شيء يمكن للناس أن يتصوروه، وأظن أنك تؤدي مهمة رائعة. ولا بد لي أن أقول – وهذا ما يسبب لي إحراجا كبيرا – إنك ما زلت ترتدي ملابس أفضل من ملابسي.

لقد مضت عشرة أشهر الآن منذ أن عقدنا اجتماعنا التاريخي المفتوح في هذه القاعة لشجب العنف الذي كان مندلعا في ديلي في ذلك الوقت. ومن ناحية، أذهلني مدى التقدم الذي أحرز في تلك الفترة – كما استمعنا هذا الصباح – وخاصة لأن التركيز انتقل من سد الحاجات الطارئة إلى تطوير آليات استشارية للتفاعل مع شعب تيمور الشرقية. وهذا ما ينبغي أن تكون الأمم المتحدة تفعله. وفي رأيي أنه ينبغي لنا، ونحن في غمار الصعوبات الهائلة التي نواجهها في أجزاء أخرى من العالم، أن نحيط علما هنا، كما فعلنا في السابق في كمبوديا، وموزامبيق، وناميبيا، أن الأمم المتحدة تؤدي عملها. ورغم أن الثمن ليس بخسا ولكن يجب أن يعرف العالم ما تحقق يستحق ذلك الثمن. ومن ناحية أخرى، أشعر بإحباط بالغ إزاء الحالة المتعلقة باللاجئين، والتي أود أن أعود إليها بعد قليل.

وأود أولا أن أعلّق على قضيتين تنفيذيتين هامتين للغاية. ورغم الأحداث المثيرة للسخط في المخيمات –

وسوف أذكر هذه بعد دقائق - أود أن أعرب عن سعادة حكومتنا البالغة بأن تحيط علما بأن السيد فييرا دي ميللو قد ذكر أن الحالة الأمنية العامة آخذة في الاستقرار وأن الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية تستطيع أن تخفض تصنيفها للحالة الأمنية. ونحن نؤيد بقوة الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لتقليص عناصر حفظ السلام - أي القوات - في الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. ومن المهم جدا أن تدون هذه الخطط وأن تكون أكثر دقة وأن تنشر علنا في وقت مبكر.

وأود أن أسأل السيد فييرا دي ميللو إذا كان يستطيع، في الفترة المخصصة للرد على الأسئلة، أن يخبرنا عن موعد إجراء أول تقليص رئيسي وعما ستكون عليه توقعاته وتوصياته المرتقبة. وأود أن أذكر أنه كلما سارع إلى فعل ذلك وبطريقة أكثر إشهارا كان ذلك أفضل. كذلك أود أن أذكر أن حكومتنا تأمل في أن يتمكن من تحقيق التقليص بالسرعة الممكنة، وفي نفس الوقت، ومع مراعاة المسألة المشروعة جدا وهي مسألة نشوب العنف من جديد على أيدي الميليشيات، أن تحتفظ الأمم المتحدة بقدرة على تعزيز قواتها خلال مهلة قصيرة إذا حدث ونشبت أزمة. إن لديه الآن في تيمور الشرقية أكثر من عشرة آلاف فرد. ورغم أن هذا كان ملائما تماما حتى الآن، فإن ما لا يقل عن ذلك أهمية وحتمية، نظرا إلى المطالب الهائلة التي نواجهها - وكلنا في هذه القاعة يعلم أننا على وشك أن نتلقى طلبا جديدا لإثيوبيا وإريتريا وذلك إضافة إلى جنوب لبنان، وكوسوفو، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية - أن نحاول أن نخطط على الأجل الطويل للتقليص. وأرجو أن يكون قادرا على اطلاعنا على الطريقة التي يعتزم أن يحقق ذلك بها.

ونحن نثني على قيام الممثل الخاص بنقل المسؤولية بصورة متزايدة من قوات حفظ السلام إلى الشرطة المدنية، ومن ثم، من الشرطة المدنية إلى شرطة تيمور الشرقية المدربة حديثا، وفي وقت ما في المستقبل - كما أفترض - إلى قوة دفاع تيمورية شرقية. ومن شأن هذا أن يتيح خفضا أسرع وأعمق في حجم القوات.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى مسألة تحديد موعد للاستقلال. ففي الشهر الماضي، زارنا خوسيه راموس - هورتا، وأتيحت لنا الفرصة لنستمع إليه وهو يشرح شعور شعب تيمور الشرقية إزاء معدل سير عملية التعمير والانتقال. وأتيحت لعدد أكبر كثيرا الفرصة للاستماع مباشرة إلى ذلك من التيموريين الشرقيين أثناء مؤتمر المانحين الهام الذي عقد في لشبونة في الأسبوع الماضي.

وقد استمعنا للتو من السيد سيرجيو فييرا دي ميللو عن جدول زمني ممكن للاستقلال، بحيث يتم ذلك في الفترة بين ٣١ آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر من العام القادم، وهي تواريخ اقترحها السيد غوسماو والسيد راموس - هورتا في لشبونة. وأود أن أعرب عن تأييد حكومتنا بأقوى العبارات لهذا الجدول الزمني، كما هو مقترح، وذلك على افتراض أن الأمم المتحدة ترى أنه ملائم. وسوف يكون هذا حدثا تاريخيا، وإنجازا مرموقا للأمم المتحدة وللمجتمع العالمي. وأنا أعتقد أن من الأهمية بمكان أن يحدد التاريخ علنا وبوضوح وفي وقت مبكر حتى يمكن لشعب تيمور الشرقية أن يتكيف معه، وحتى يمكن للحكومة الإندونيسية أن تتعامل بسرعة وبالشكل المناسب مع أي تحد من تيمور الغربية لذلك التاريخ - وهذه مسألة لسنا مرتاحين إليها تماما في هذه المرحلة - وذلك حتى يمكن للجميع أن يستعدوا للعمل على هذه المسألة.

ولكنني أود أن أذكر مرة أخرى، وأنا أعلم أن سيرجيو يتفق معي في هذا، أن موعد الاستقلال ليس هو اليوم الذي تغادر فيه الأمم المتحدة، بل هو اليوم الذي تواصل فيه الأمم المتحدة عملية انتقال، بالاستمرار

في مساعدة شعب تيمور الشرقية بطريقة مختلفة. وينبغي ألا يتوقع العالم تاريخا تختفي فيه الأمم المتحدة من هناك، لأن ذلك سوف يكون ضد مصالح الاستقرار في كل منطقة جنوب المحيط الهادئ وإقليم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

غير أن الأمم المتحدة ينبغي ألا تطيل دورها كسلطة قائمة بالحكم. وعليها أن تتحول إلى سلطة استشارية، وبعبارة أخرى أن تتولى دورا من قبيل الدور الذي تؤديه في أماكن مثل البوسنة. وهذا ملائم تماما. وينبغي للولايات المتحدة أن تدعم ذلك وآمل في أن تدعمه. وأقول "آمل" لأن هذه القرارات سوف تتخذ في ظل حكومة مختلفة. ورغم أنني لا أستطيع أن ألزم حكومة مقبلة، إلا أنني استطيع أن أتكلم بالتأكيد بلسان هذه الحكومة وبأقوى العبارات الممكنة.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة اللاجئين. فقد تحدثنا في المجلس مرات عديدة عن هذه النقطة منذ أن عدت من تيمور الشرقية في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. وقد وصفت جو الخوف الذي كان سائدا وأعربت عن سخط حكومتي لذلك. وفي شهر شباط/فبراير الماضي، وهي آخر مرة كان فيها سيرجيو هنا، قال كل عضو في المجلس أن علينا أن نضع نهاية لتعديات الميليشيات هذه عبر الحدود. واتفقنا جميعا على أن المصالحة التامة والدائمة لن تكون ممكنة حتى يتحقق ذلك. ومع ذلك – وأنا أقول هذا والأسى والغضب يعتريانني – إن جو الخوف ما زال يمثل واقعا في تلك المخيمات.

وفي الأسبوع الماضي وقع واحد من أخطر كل الحوادث التي شهدتها الأشهر التسعة الأخيرة. إذ اضطرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن توقف عملياتها مؤقتا في مخيم نويلباكي، بعد أن هاجم سبعون من أعضاء الميليشيات موظفي المفوضية البواسل الموجودين في ذلك المخيم. وهذا أمر لا يمكن التغاضي عنه. ورغم أننا ندعم بالكامل الحكومة في جاكارتا، إلا أنه لا بد لنا أن نتساءل مرة أخرى عما إذا كانت الحكومة الإندونيسية قادرة على السيطرة على الضباط العسكريين الموجودين في تيمور الغربية، والذين يستطيعون بالتأكيد منع تلك الأعمال.

وفيما يتعلق بإعادة توطين التيموريين الشرقيين، استمعنا إلى خطة تلو الأخرى من جاكارتا. ونحن ندعم الخطة الجديدة التي من شأنها أن تعيد توطين أعضاء الميليشيات، والتيموريين الشرقيين الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الإندونيسية، والموظفين المدنيين السابقين في تيمور الشرقية، خارج جزيرة تيمور، كجزء من برنامج الهجرة الشاملة. ولكن دعونا نشرع في هذه الخطة. إن موافقة جاكارتا على هذه الخطة بادرة إيجابية على أن حكومة إندونيسيا تأخذ المجتمع الدولي على محمل الجد وأنها، وهذا الأهم، ترغب في أن تجلب الاستقرار إلى تيمور الغربية. وهذا أمر أساسي إذا أردنا للمشروع الذي نبحثه اليوم أن ينجح.

ورغم أننا نشعر بالتشجع من جراء هذه القرارات المتعلقة بإعادة التوطين، فقد صُدمنا صدمة عميقة أيضا باستمرار أنشطة الميليشيات على امتداد الحدود في تيمور الشرقية وعبرها. ولأن الحكومة الإندونيسية وقواتها العسكرية امتنعت عن تجريد هذه الميليشيات من سلاحها وتسريحها، فإن بعض أعضاء هذه الميليشيات أصبحوا مسلحين الآن بأسلحة متقدمة – القنابل اليدوية والأسلحة الأوتوماتيكية – وهذه لم تكن بحوزتهم من قبل. وقد استعملوها، على سبيل المثال، ضد موقعا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في مقاطعة بوبونارو في ٢١ حزيران/يونيه، أي قبل بضعة أيام فقط.

ولقد وقع هذا الهجوم في أعقاب ما تردد عن تزايد عمليات الميليشيا عبر الحدود خلال الأسبوعين السابقين، بما في ذلك الحادث الذي وقع عند أحد الجسور على الحدود، والذي أصيب فيه أحد أفراد قوات حفظ السلام.

وإننا نعتقد بقوة أنه ينبغي لقوات الأمم المتحدة أن تستخدم القوة بصورة وقائية حتى يكون واضحا للميليشيا أنه لن يكون هناك تساهل. ونحن لا نعتقد أن سحبا للقوات يتعارض مع استعادة النظام، لأن القوات التي يمكن سحبها تتركز شرقا في الجزء الشرقي من تيمور الشرقية، حيث يتسم الوضع بالهدوء. أما مناطق الصعوبة فهي محدودة، كما أن الأفراد المسببين للصعوبات معروفون جيدا للسلطات المحلية. إنني أشعر بالأسف البالغ بهذا الشأن لأنني أعرف أن كل من في المجلس يوافق على ذلك، فلا أحد يدري على وجه اليقين لماذا تعجز الحكومة الإندونيسية عن السيطرة على هذه المشكلة، رغم الجهد الهائل الذي تبذله من أجل السيطرة على طائفة ضخمة من القضايا. غير أننا في حاجة إلى أن نفعل ذلك بصورة عاجلة.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): إن كندا تود أن تعرب عن الشكر للسيد فييرا دي ميللو، الممثل الخاص، للجهود التي يبذلها. ويسرنا أن نراه مرة أخرى على هذه الطاولة.

والسيد فييرا دي ميللو يستحق الثناء لاشراكه التيموريين عن كثب في عمل الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، إلى جانب جهوده لتطوير قدرات محلية لتولي مسائل الأمن والإدارة، وبخاصة من خلال إنشاء المجلس الاستشاري الوطني. ونحن نرحب في هذا الشأن بكون تيمور الشرقية ستدار عما قريب بحكومة تتألف من الإدارة الانتقالية والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وذلك إبان فترة الانتقال، بغية استكمال استقلال الأراضي.

(تكلم بالانكليزية)

إن كندا تشاطر الكثيرين في هذه القاعة القلق لاضطرار مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى تجميد أنشطته في ثلاثة من أكبر مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية بسبب تزايد العنف والتخويف. فالهجمات من قبيل تلك التي ارتكبت ضد الأفراد العاملين بمكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الأسبوع الماضي، أمر غير مقبول تماما، كما قال كل من السيد فييرا دي ميللو والسفير هولبروك لتوهما. ونحن نتفق على وجوب أن يحترم زعماء الميليشيا تعهداتهم بعدم التدخل في العودة الآمنة للاجئين.

وفي هذا الشأن، فإنني أرجو أن يوضح لنا السيد فييرا دي ميللو مدى التقدم المحرز في فصل عناصر الميليشيا عن السكان العاديين في هذه المخيمات، وأن يحدثنا بصفة خاصة عن ماهية الضمانات الأمنية الإضافية التي يمكن لنا أن نتوقعها والتي قد يكون من المفيد الموافقة عليها بغية الحد من مستوى العنف والتخويف في المخيمات وعلى طول الحدود.

وكما سبق لي أن أوضحت في هذه القاعة والقاعة المجاورة في العديد من المناسبات، فإن كندا تعتقد بضرورة أن يتلقى المجلس المشورة من الخبراء العسكريين قبل اتخاذ قرارات مهمة تتعلق بالمسائل الأمنية ذات التأثير على العمليات التي نرسلها إلى الخارج. ولذا، فإنني أعرب عن التأييد للطلب الذي أبداه السفير فان والصم في الشهر الماضي، بضرورة أن يتلقى المجلس تقريرا موجزا، ربما من قائد القوة، قبل اتخاذ أي قرار بشأن تخفيض حجم العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

وأود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السفير غرينستوك لسماحه لي بتبادل ترتيب المتكلمين أمام المجلس معه، حتى

يتسنى لي اللحاق بطائرة الساعة الواحدة. وفي الوقت الذي أجدني مضطرا للتكلم ثم الركض، فإنني أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن وفدي سوف يتابع عن كثب هذه المناقشة بشأن النقاط التي أثرتما هذا الصباح. وشكرا لكم على مرونتكم بالسماح لي بتبديل ترتيب المتكلمين.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن ألتمس العذر للسفير الكندي، ونحن له من الشاكرين على تكلمه قبل أن يركض (للحاق بطائرته).

وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص لوجوده معنا اليوم. ونحن جميعا سعداء لرؤيته في نيويورك، والتقرير الموجز الذي قدمه كان ملهما بالأفكار حافلا بالمعلومات. وأود أن أعرب عن تقدير بلدي الحار للجهود التي يبذلها هو وفريقه، لأنه على الرغم من الصعوبات - وقد تحدث عن الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بوصفها ''جراب الملاكمة'' - فإنها تتصدى بصورة طيبة لتحدي بناء إدارة من الألف إلى الياء. إنهم يستحقون كل تأييد دولي ممكن.

وعندما ناقشنا مسألة تيمور الشرقية في آذار/مارس، فقد أشرت إلى التقارير المستمرة عن نشاط الميليشيا على أنها أكثر خطورة من المشكلات التي ينطوي عليها تزايد الأنشطة الإجرامية. ومع ذلك، فلا تزال التقارير المزعجة عن حوادث الميليشيا في تيمور الشرقية والغربية تتوالى علينا. ومن الواضح أن عناصر الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية لا تزال في خطر شديد، على الرغم من التحسن الملاحظ. ولقد أهابت المملكة المتحدة بحكومة إندونيسيا من أجل إحكام السيطرة على الوضع. وينبغي أن تصدر هذه الرسالة عن المجلس بكامل هيئته، كما أن أي تخفيض في حجم عناصر الإدارة الانتقالية يجب أن يأخذ استمرار هذا الخطر في الاعتبار.

إننا نشعر بالقلق، بنفس القدر، إزاء حالة اللاجئين، وإنني أصادق تماما على ما قاله سفيرا الولايات المتحدة وكندا. ففي مقابل كل الدعم الذي نقدمه لحكومة إندونيسيا، يتعين عليها أن تبذل المزيد من أجل السماح للاجئين الذين لا تزال لديهم الرغبة في العودة إلى تيمور الشرقية بأن يفعلوا ذلك بسرعة وبعجلة. وينبغي اتخاذ التدابير من أجل منح المعاشات لموظفي الخدمة المدنية السابقين الراغبين في العودة، وكبح النفوذ الشرير والضار للمتطرفين المؤيدين للاندماج في مخيمات اللاجئين.

وإنني أضع هاتين النقطتين على الترتيب - الميليشيا واللاجئين - لأنهما خارج نطاق سيطرة الأمم المتحدة، ويجب أن نرسل رسالة جماعية قوية بشأنهما.

إن ما سأقوله الآن يدخل في إطار قدرة الأمم المتحدة، ويحتاج إلى إيلاء الاهتمام. لقد كان مؤتمر المانحين لتيمور الشرقية الذي عقد في لشبونة الأسبوع الماضي ركنا مهما في جهود المجتمع الدولي في تيمور الشرقية. فقد وافق المؤتمر على برامج عمل الصندوق الاستئماني للبنك الدولي والإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ووضع المؤتمر تدابير محددة لتنفيذ البرامج القطاعية، وتزويد الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بالموظفين، والعملية السياسية لها خلال فترة الأشهر الستة المقبلة.

وعندما ناقشنا مسألة تيمور الشرقية في آذار/مارس، لفت الانتباه إلى المعدل البطيء للصرف من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، ولقد تحقق الشيء الكثير منذ موافقة مؤتمر طوكيو، قبل ستة أشهر، على الإجراءات البسيطة، والمرنة، والفعالة، والحساسة، المطلوبة لتعظيم أثر الدعم

الدولي لتيمور الشرقية. غير أنه لا يبدو أننا قد حققنا الإنفاق الذي نتوخاه. وإن كانت جهود الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية من أجل تبسيط الإجراءات البيروقراطية مشجعة، إلا أنه لا تزال هناك مشاكل واختناقات. وينبغي أن يعمل كل المانحين من أجل أن تكون الجهود الإنمائية شاملة ومتصلة، لا أن تكون مجرد مجموعة من المشاريع الثنائية غير المترابطة. وسيكون من المفيد للغاية لو وضعت الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية والبنك الدولي مؤشرات واضحة قابلة للقياس، لتقييم التقدم المحرز خلال الشهور المقبلة وتقديم تقارير مرحلية بصورة منتظمة.

ولنفس الغرض، فإن بعثة الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية يمكنها الاستفادة من مستوى أكبر من الاستقلال. فسوف يحسن ذلك كفاءها ويسمح بقدر أكبر من المرونة في عملية صنع القرار. ومن الضروري، أيضا، أن يكون هناك وضوح داخل مجتمع المانحين بشأن ولاية الإدارة الانتقالية، سواء في الميدان أو في نيويورك. كما أن الوضوح مطلوب أيضا داخل الإدارة الانتقالية بشأن مسؤولياها السياسية والمالية. وفي إطار سعينا المستمر هذا إلى التحسين الإداري، فإننا نتطلع إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ليكون له السبق في تطوير بناء قدرات الإدارة العامة للتيموريين الشرقيين وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩).

إن المملكة المتحدة لترحب باقتراحات اقتسام السلطات بين الزعماء التيموريين الشرقيين والإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وهو ما وصفه سيرجيو فييرا دي ميللو بـ ''التيمرة''. ومن شأن هذه المقترحات أن ترسي الأساس للحكم السليم وتفتح قنوات الاتصال، وتقرب الشعب التيموري إلى عملية صنع القرار وتعده للحكم الديمقراطي بعد الانتخابات المنتظر لها أن تجري خلال النصف الثاني من العام القادم. إننا نؤيد تماما ارتباط الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بخيارات الدفاع الاستراتيجي في الأراضي وبوضع فالنتيل. وكما ألمح الممثل الخاص، فمن المقرر أن تبدأ في ٧ تموز/يوليه دراسة مستقلة حول هذا الموضوع. وسوف يكون للمملكة المتحدة رأي تفصيلي بهذا الشأن بمجرد اكتمال الدراسة. وبطبيعة الحال، فإن القرار النهائي بشأن الترتيبات الأمنية لتيمور الشرقية المستقلة سيكون للتيموريين الشرقيين أنفسهم. وفي تلك الأثناء، فإننا سوف نشجع الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية على التصدي للاحتياجات الإنسانية العاجلة لفالنتيل.

ولا تشيد المملكة المتحدة بمثابرة وجلد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية فحسب، ولكن أيضا بشعب تيمور الشرقية، الذي أظهر صبرا وتفهما متميزين في مواجهة هذه المصاعب المستمرة وأحوال المعاناة التي بلغت مستوى لا يُقبل. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بمساعدة شعب تيمور الشرقية في مرحلة بالغة الأهمية في تطور بلده. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في بذل أقصى ما في وسعه ليقدم إليه الدعم الشامل والمتلاحم.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نود أن نشكر السيد فييرا دي ميللو على إحاطته المفيدة، ولكن بصفة خاصة أيضا على كل ما يضطلع به هو وشعبه في تيمور الشرقية.

وفي وقت لاحق من المناقشة سيدلي ممثل البرتغال ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ وغني عن البيان أن وفدي يؤيد ذلك البيان تأييدا تاما. ولذا فإنني سأكتفي بإثارة بضع مسائل لا يتناولها بيان الاتحاد الأوروبي. إننا نؤيد تقييم السيد دي ميللو الإيجابي لمؤتمر لشبونة. ففي لشبونة لاحظ خانانا غوسماو أن مشاركة التيموريين الشرقيين كانت متزايدة.

وترحب هولندا بذلك التطور. وقد شددنا دائما على أن هذه المشاركة مسألة أساسية باعتبارها وسيلة لإعطاء شعب تيمور الشرقية إحساسا بملكيته لعملية إعادة التعمير وباعتبارها عنصرا ضروريا من عناصر الاستعداد للاستقلال.

ونحن سعداء أيضا بتوسيع المشاركة في المجلس الوطني الاستشاري باشتمال النساء، وممثلي الشباب وغيرهم. ومن المهم أن نضطلع بما نستطيع أن نضطلع به حتى لا تشعر أي فئة هامة أنها قد استثنيت. وفي هذا الصدد، ذكر السيد فييرا دي ميللو واحدة من الفئات التي تشعر شعورا قويا وحادا بالإحباط؛ ونفس الفئة أشار إليها أيضا في لشبونة السيد غوسماو: وهي مقاتلو فالنتيل. وقد قال السيد غوسماو إنهم يعيشون في ظل ظروف صعبة وإنهم كانوا "تقريبا في حالة تمرد". وقال السيد فييرا دي ميللو في بيانه إنه ينبغي اتخاذ بعض التدابير المؤقتة القصيرة الأمد لمعالجة هذه المشكلة، ولكن غني عن البيان أنه إذا ما طغى استياء مقاتلي فالنتيل، فإننا سنشهد تغيرا جذريا في المشهد في تيمور الشرقية. ومن الواضح أنه ينبغي عمل كل شيء لمنع حدوث ذلك.

وهذا يقودني إلى المسألة المتعلقة بوجود قوة دفاع عن النفس في تيمور الشرقية. وقد قلنا من قبل إن إنشاء هذه القوة ليس هو التدبير الوحيد لتعزيز أمن تيمور الشرقية؛ ولكنه تدبير ضروري، لأن الأمم المتحدة لا تستطيع أن توفر أمن تيمور الشرقية إلى ما لا نهاية. وعلاوة على ذلك، فإن من الواضح أن هذه القوة ستنشأ شئنا أم أبينا. فتيمور الشرقية تريدها، وهي تملك حق الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويجب علينا ألا نقاوم ذلك؛ بل أن ندبره. فمشاركة الأمم المتحدة من شأنها أن تتيح الفرصة لضمان أن تتوافق قوة تيمور الشرقية مع معايير المراقبة المدنية، والمساءلة الديمقراطية، ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان الدولية.

وهي ستقطع شوطا بعيدا تجاه حل مسألة مقاتلي فالنتيل. وينبغي أن تكون مشاركتهم في هذه القوة ممكنة. وخلفيتهم تشير في اتجاه المهنة العسكرية. وأود أن أوضح، بالطبع، أنه ليس من رأينا أن ننشئ قوة دفاع لتيمور الشرقية تحديدا لنحل مشكلة الفالنتيل؛ فهاتان مشكلتان منفصلتان. ولكننا لا نرى أي سبب يمنع من جعل حل إحدى المشكلتين يتزامن مع حل المشكلة الأخرى. ومن الواضح أننا إذا استطعنا أن نستوعب الفالنتيل في قوة للدفاع عن النفس فإن ذلك من شأنه أن يقلل إلى حد كبير من خطر أن يتخذ بعضهم سبلا مختلفة. وبالنظر إلى أننا نتعامل مع رجال يشعرون بالإحباط، يمكن لأي فرد أن يتخيل ما أعنيه من سبيل.

وأخيرا الحالة الأمنية: إننا نعتقد أنها لا تزال مثيرة للقلق. فتعليق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لأنشطتها في ثلاثة من المخيمات تبعث على القلق. والحوادث التي وقعت في نيولباكي وتوا بوكان ونايبونات ربما تورطت فيها بعض عناصر الميليشيا. والسؤال المطروح هو، ما هي آثار هذه الحوادث على عودة اللاجئين؟ وسنكون ممتنين لو توفرت لنا معلومات عن ذلك.

ومن المسائل المثيرة للقلق أيضا الهجوم المسلح الذي وقع الأسبوع الماضي على أحد مواقع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والذي وردت تقارير أنه استعملت فيه البنادق والقنابل اليدوية. ونفهم أن الإدارة الانتقالية قامت بإجراء تحقيق، ويهمنا أن نحصل على أحدث المعلومات في هذا الصدد.

وسؤالنا هو، ماذا يعني هذا بالنسبة لتحليل الإدارة الانتقالية للحالة الأمنية في تيمور الشرقية؟ ونحن نوافق على ما ذكره السفير فاولر والسفير غرينستوك، في

إجابة ضمنية على السفير هولبروك، عندما قالا إن أي تخفيض في المكون العسكري للإدارة الانتقالية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار المخاطر الكامنة في تيمور الغربية. وينبغي ألا يكون هناك ضغط على الإدارة الانتقالية لتخفيض مكونها العسكري بسبب الأزمات العديدة الأخرى في العالم. فهناك قلة من الحالات في العالم اضطلعت فيها الأمم المتحدة بمثل هذه المسؤولية الكاملة عن إقليم من الأقاليم. ويجب علينا ألا ننسحب قبل الوقت المناسب.

وقد وصف السيد فييرا دي ميللو تيمور الشرقية بأنها ''بلد يعيش في سلام''. ولكن إلى أي مدى يتوفر الأمن في تيمور الشرقية؟ لأن السؤال الذي يمكن أن يطرح، إلى أي مدى يتوفر الأمن في تيمور الغربية؟ إذ لا يمكن أن يُنكر أنه توجد حالات في الإقليم الشاسع لإندونيسيا تبدو فيها السلطة غير قادرة على كبح العنف العفوي - أو حتى دون العفوي. وقد أوضح السفير هولبروك هذا الموضوع بما فيه الكفاية، ولذا فإني سأقول فقط إني أوافق على كل ما قاله.

وبما أن السفير فاولر أيَّد طلبي، فإني أؤيد الآن السفير فاولر بأن أُعلن أن هولندا تتوقع تقديم إحاطة جدية إلى المجلس بشأن الحالة الأمنية في تيمور الشرقية قبل البت النهائي بشأن تخفيض المكون العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية.

ولديَّ سؤال إضافي آخر، يتعلق بالانتخابات. إذا كان المقصود بالفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أن تكون هي فترة الانتخابات، أود أن أسأل السيد فييرا دي ميللو إن كان ذلك أيضا يعني أن الاستقلال سيتلوها مباشرة. ودعني أضعه بهذه الطريقة: هل يرى السيد فييرا دي ميللو أن الانتخابات هي المرحلة النهائية التي يتلوها الاستقلال مباشرة؟

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، يا سيدي، على تنظيم هذه الإفادة الموجزة للمجلس بشأن تيمور الشرقية. كما أننا نود أن نرحب بحرارة مرة أخرى بالممثل الخاص سيرجيو فييرا دي ميللو وأن نشكره على عرضه المنير جدا بشأن الحالة في تيمور الشرقية.

ويسر وفدي أن عملية الأمم المتحدة، ككل، تعمل بطريقة جيدة جدا ويجب إعطاء الفضل بقيادة الممثل الخاص وإخلاص كل العاملين في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. كما يجب إعطاء قيادة تيمور الشرقية ما تستحقه من فضل لالتزامها بالعمل مع الأمم المتحدة في إعادة بناء وطنها. وهي تستحق الدعم المتواصل من المجتمع الدولي ومن هذا المجلس.

وقد بدأت الإدارة الانتقالية في التحرك إلى ما يتجاوز الجوانب الأمنية الملحة للمرحلة المؤقتة إلى التحديات وإعادة الاندماج والتعمير والتنمية لما بعد الصراع. وفي هذا الصدد نشير إلى الاستجابة الإيجابية من المجتمع الدولي لمؤتمر المانحين الذي عقد الأسبوع الماضي في لشبونة والذي تجاوز توقعاتنا. ونشير إلى أن الالتزامات التي تم التعهد بها في لشبونة سوف تتم متابعتها. وقد سلط اجتماع لشبونة الضوء على حقيقة أن التعاون النشط والمتفاعل بين الدول الأعضاء، والأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز يمكن أن يؤتي نتائج إيجابية. وتثني ماليزيا على البرتغال لاستضافتها لذلك الاجتماع الناجح. ونحن نعتقد أن اجتماع لشبونة شهد نقطة تحول في المساعدات الدولية لتيمور الشرقية، من توفير المساعدات الإنسانية إلى تنفيذ البرامج التأهيلية في القطاعات الرئيسية، مثل التعليم والصحة والزراعة. وستواصل ماليزيا، من جانبها بوصفها المشاركة في شتى أنشطة الإدارة

الانتقالية، وهي مستعدة لدعم تيمور الشرقية عن طريق تعاونها التقني.

ونشير إلى أن المجلس الاستشاري الوطني أقر ميزانية قدرها ٥٩,٢٣ مليون دولار للمساعدة على إعادة بناء تيمور الشرقية. كما نشير بارتياح إلى أن الإدارة الانتقالية والبنك الدولي وقّعا منحة قدرها ١٢,٧ من ملايين الدولارات للمساعدة على إعادة ترميم قطاع الصحة لتيمور الشرقية. وهذا القسط الأول جزء من مشروع مدته ثلاث سنوات يتوقع أن تكون ميزانيته الإجمالية ٣٧ مليون دولار.

ونود أن نثني على الممثل الخاص فييرا دي ميللو على قراره بالتعجيل "بإضفاء الصبغة التيمورية" على إدارة تيمور الشرقية ليعمل بمقتضاها وزراء تيموريون شرقيون مع مسؤولين من الأمم المتحدة في مجلس وزراء يتوقع أن يبدأ أعماله في تموز/يوليه القادم. ونحن مسرورون من أن زعيمي استقلال تيمور الشرقية زانانا غوسماو وخوزيه راموس - هورتا أظهرا رد فعل إيجابيا على هذا المقترح. ونحن نعتقد أن هذا القرار خطوة في الاتجاه الصحيح وأن قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) يعطي الأمين العام اتساعا كافيا لإجراء التغييرات اللازمة في إدارة تيمور الشرقية. وبهذا التغيير ستكون هناك مشاركة حقيقية بين الأمم المتحدة وقيادة تيمور الشرقية، مما يعطي التيموريين الشرقيين خبرة عملية مبكرة في إدارة بلدهم.

ويشير وفدي أيضا بارتياح إلى قرار الممثل الخاص بالتوسع إلى أكثر من ضعفين في حجم المجلس الاستشاري الوطني وجعله تيموريا بقدر أكبر. ونحن نعتقد بأن هذا القرار يمثل استجابة إيجابية من القوة الانتقالية للتوقع المتزايد من جانب القادة التيموريين الشرقيين بأن تكون لهم مشاركة أكبر في تشكيل مستقبل المنطقة في التمهد للاستقلال.

كما أننا مسرورون بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص لتحسين ودعم العلاقات مع أقرب وأهم جيران تيمور الشرقية: إندونيسيا. ونحن نثني على الرئيس عبد الرحمن وحيد للخطوات العاجلة والإيجابية التي اتخذها نحو المصالحة بين بلده وتيمور الشرقية، بما في ذلك زيارته الهامة لديل والاتصالات الجارية بين حكومته والإدارة الانتقالية. ونحن نتطلع إلى تعاون أوثق وأكثر صلابة مما هو قائم بين إندونيسيا والأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة قوات الحرس الوطني.

ونحن نأسف لبطء خطوات عودة اللاجئين من تيمور الغربية. ونحث قوات الحرس الوطني على ترك الماضي خلفها، والعمل نحو المصالحة الوطنية وتسهيل عودة ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من تيمور الغربية. ونحن ندرك أن ذلك سيكون مهمة صعبة في سياق الماضي القريب، ولكن مستقبل تيمور الشرقية لا يمكن ضمانه إلا بآفاق المصالحة المبكرة بين الجانبين، بما يمكّن جميع التيموريين الشرقيين من المشاركة بالكامل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد فور الاستقلال. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مجلس المصالحة الوطني.

ونحن نعتقد أن لبث المعلومات دورا هاما، ولا سيما في مواجهة التشويه الإعلامي والدعاية النشطة اللذين ينتشران في مخيمات اللاجئين. ونحن نعتقد شأننا شأن الآخرين، أن تدابير تشجيع إعادة توطين اللاجئين تحتاج إلى تكثيف، بما في ذلك عقد مزيد من اجتماعات الحدود بين العائلات. كما أننا نأمل أن يكون هناك حل ودي مع السلطات الإندونيسية بشأن مسألة معاشات الموظفين المدنيين السابقين في الإدارة الإندونيسية الذين يعيشون الآن في مخيمات تيمورية غربية. ونحن نؤمن بأن الحسم المبكر لهذه القضية سوف يؤدي إلى تسهيل عودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية.

وختاما، فإننا نؤمن بأن التدابير العملية ينبغي أن تصاغ لفتح ممر بين تيمور الشرقية وأرض أويكوسي المسدودة المسالك في تيمور الغربية. ونحن نحيط علما بالاقتراح الأخير المقدم من وزير الخارجية الإندونيسي لإعادة وضع ما يصل إلى ١٠ ٠٠٠ من أعضاء الحرس الوطني الموالية لإندونيسيا وأسرهم فيما يبعد حوالي ٢٠ كيلومترا من الحدود في محاولة لتخفيف حدة التوترات. ونحن نريد أن نعرف ما إذا كان قد حدث تقدم في هذا المجال.

ونحن نأسف للهجوم الذي وقع يوم الأربعاء الماضي، والمفترض أنه بواسطة الحرس الوطني الموالي للاندماج، والذي قذفت فيه قنابل يدوية على مركز عسكري يقيم فيه الاستراليون شمال ماليانا. كما أننا مترعجون بقدر متكافئ من الحوادث الأمنية المزعجة للغاية التي وقعت يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه، والتي تشير جميعها إلى نمط من التوترات المتزايدة، التي حفزت الوكالات الإنسانية على وقف أعمالها في نويلباكي وتوابوكان القريبة ومخيمات نايبونات بالقرب من كوبانغ.

كما تدين ماليزيا نهب منظمة داعمة لتيمور الشرقية في جاكارتا في أواخر أيار/مايو باعتبار ذلك عملا وحشيا وجبانا يتعارض مع جهود تطبيع العلاقات بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. وهذه علامة من علامات الإحباط من جانب أفراد قوات الحرس الوطني الذين يتم إنكار هدفهم بالقيام بأعمال العنف ضد القيادة الناشئة في تيمور الشرقية خلال فترة الانتقال. ونحن واثقون من أن الإدارة الانتقالية والسلطات المحلية قادرة على التعامل مع هذه الحوادث بصورة سليمة.

ويعترف وفدي بأنه توجد كثير من التحديات المتبقية في تيمور الشرقية، ولكن ذلك التقدم المدهش قد تحقق في فترة زمنية قصيرة جدا. ورغم أن العملية تدريجية، كما ينبغي أن تكون، فإن التقدم نحو الاستقلال الذي يبدو واضحا في الأفق، أصبح مؤكدا وثابتا تحت رعاية الأمم المتحدة وبدعم مستمر من المجتمع الدولي.

وبشأن مسألة توقيت استقلال تيمور الشرقية، تدعم ماليزيا المنح المبكر للاستقلال، ولكن في التاريخ والوقت اللذين يكون التيموريون الشرقيون على استعداد لتحمل مسؤولية حكم أنفسهم وقدرة على هذا التحمل.

السيد سن غيوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني، شأنه شأن الوفود الأخرى، أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد سيرغيو فييرا دي ميللو على عرضه التفصيلي والغني بالمعلومات. ونحن نقدر الأعمال الضخمة التي أنجزها السيد فييرا دي ميللو وفريقه في ظروف صعبة للغاية.

وعلى الرغم من أنه لا تزال حوادث عرضية عنيفة قائمة، فإنه يسرنا أن نلاحظ أنه منذ مجيء السيد فييرا دي ميللو الأخير لإحاطة المجلس، قامت الإدارة الانتقالية بإحراز تقدم ملحوظ في إعادة تعمير الإسكان والبنية الأساسية، والمحافظة على القانون والنظام، والنهوض بحقوق الإنسان، وصياغة التشريعات وإيجاد فرص عمل محلية وبرامج تدريبية. كما يسرنا الإشارة إلى أن السيد فييرا دي ميللو يحتفظ بعلاقات جيدة وتعاونية مع الحكومة الإندونيسية والأطراف في تيمور الشرقية.

ونحن نرحب بالنتائج الإيجابية لمؤتمر المانحين في لشبونة. ونرى أنهم سيقدمون الموارد الكافية لتعمير تيمور الشرقية ووضع أساس مالي متين لتشق تيمور الشرقية طريقها إلى الاستقلال.

والصين تؤيد أعمال الإدارة الانتقالية، وهي على استعداد لمواصلة إسهامها بالشرطة المدنية والخبراء.

وسنواصل في حدود إمكانياتنا تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية من خلال القنوات الثنائية.

وتشغلنا مشكلة اللاجئين المتبقين في تيمور الشرقية، ونرجو أن تحل الإدارة الانتقالية هذه المشكلة في أقرب وقت ممكن من خلال التشاور المستمر مع حكومة إندونيسيا.

ويساور الصين قلق بالغ أيضا إزاء الحالة الأمنية للأقليات في تيمور الشرقية ونرجو أن تواصل الإدارة الانتقالية عملها للتشجيع على إقامة علاقات منسجمة بين كل الفئات العرقية.

ويعقد شعب تيمور الشرقية آماله على الأمم المتحدة. ولا تزال الأمم المتحدة في الوقت ذاته تواجه المهام المضنية في البلد، وينبغي أن تنفذها بصورة عاجلة. ونحن نرى أن المهم هو مبدأ تقديم مصلحة تيمور الشرقية على كل ما عداها.

ونؤيد تأييدا كاملا أعمال المجلس الوطني الاستشاري. فهي طريقة طيبة للتشجيع على المشاركة المحلية. وتؤيد عزم الإدارة الانتقالية على اتخاذ خطوات أخرى لتحقيق المزيد من المشاركة المحلية الأكثر فعالية في الأعمال خلال هذه الفترة الانتقالية، وخاصة في عملية اتخاذ القرارات، حتى يتمكن التيموريون الشرقيون أن يستقلوا في أقرب وقت ممكن.

السيد ثيران (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص، فييرا دي ميللو لكلمته الشيقة والشاملة عن الحالة في تيمور الشرقية وعن أعمال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأود أيضا، منذ البداية أن أشيد بالسيد فييرا دي ميللو وموظفيه على ما يبدونه من مهارة وتفان في أداء أعمالهم. ويشهد على ذلك التقدم الملحوظ وأوجه النجاح الواضحة من الإدارة الانتقالية.

ويدل بيان الإحاطة اليوم، في تقديرنا، على أنه على الرغم مما صودف من عقبات، أحرز تقدم كبير في تيمور الشرقية. وقد بدأ هذا التقدم بجهود الإغاثة في العام الماضي بعد التدمير الواسع النطاق الذي لحق بالأراضي والذي أدى إلى ما نشاهده اليوم، مع ما صحبه من خطط ثابتة لبرامج رئيسية للتعمير والتنمية. ومع ذلك لا بد من الاعتراف بأنه لا تزال هناك تحديات خطيرة في سبيل تنفيذ برامج التعمير. ولقد أحطنا علما بمقترحات السيد فييرا دي ميللو بشأن كيفية مواجهة هذه التحديات، ونؤيدها.

بيد أن وفدي، إزاء الدعم الرائع المتعهد به في مؤتمر المانحين الذي استضافته حكومة البرتغال في الأسبوع الماضي، وإزاء تأييد برنامج العمل لتنمية الأراضي يثق في أن تلك البرامج سوف تنفذ بأسلوب موفق وموقوت. ومما يثلج صدر وفدي بصفة خاصة أن علم اليوم أن كثيرا من العقبات التي كانت موجودة لعرقلة أعمال الإصلاح كالبطء في صرف الأموال، يتم التغلب عليها الآن.

ومن المهم دائما في إعادة بناء المجتمعات والأمم أن يجري وضع الأساس بشكل سليم. ولا شك في أن تيمور الشرقية تسير في مسارها الصحيح، ونحن نرحب باستمرار الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة وبناء الدولة. ونؤيد بشدة في هذا الصدد إنشاء لجنة وطنية للمصالحة. كما نؤيد عمل المجلس الوطني الاستشاري في سعيه إلى تحقيق الوئام بين التيموريين الشرقيين.

ومما له أهمية كبيرة أيضا بالنسبة لوفدي أن عقد مؤخرا في ديلي أول مؤتمر لقضايا المرأة. وكانت تلك بداية مبكرة تستحق الثناء لجهود المرأة الرامية إلى كفالة أن تؤخذ آراؤها بعين الاعتبار أثناء تنمية الإقليم.

وبينما نرحب بالاستقرار الشامل للحالة الأمنية يشجب وفدي الهجمات الأخيرة على قوات حفظ السلام.

ثم إننا نشاطر الوفود الأخرى قلقها إزاء الاعتداءات على موظفي مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي أسفرت عن انسحاب هؤلاء الموظفين من ثلاثة مخيمات رئيسية للاجئين في منطقة كوبانغ. ونثق أن خطوات ملموسة سوف تتخذ لكفالة سلامة وأمن العاملين في الإغاثة. ويظل وفدي على قلقه أيضا إزاء التقارير الواردة عن استمرار أنشطة المليشيات في مخيمات اللاجئين في تيمور الشرقية.

أما عن عودة اللاجئين فإن وفدي يلاحظ أن إعادة توطينهم مستمرة وإن كانت معدلات العودة تباطأت على مدى الشهرين الماضيين. ونحن نتفق مع السيد فييرا دي ميللو على ضرورة مساعدة إندونيسيا من قبل المجتمع الدولي في إعادة توطين اللاجئين الراغبين في البقاء في تيمور الغربية. ولست أدري إن كان من الممكن للسيد فييرا دي ميللو أن يقول لنا شيئا عن هذه النقطة بالنسبة لدرجة اليقين التي يمكننا بها تحديد عدد اللاجئين الذين قد يرغبون في البقاء في تيمور الغربية.

وأخيرا فإن وفدي يود أن يعيد تأكيد تأييده وتشجيعه للسيد فييرا دي ميللو وكل موظفي الإدارة الانتقالية في المهام الصعبة التي تنتظرهم.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيادة الرئيس، لجدولة هذا النقاش المفتوح عن تيمور الشرقية. ونعرب عن امتناننا للممثل الخاص، سيرجيو فييرا دي ميللو، الذي نرحب به بيننا ترحيبا حارا، لبيان الإحاطة الشامل والثري عن آخر التطورات في تيمور الشرقية.

فبعد أن كان السيد فييرا دي ميللو بيننا آخر مرة في أوائل شباط/فبراير، يحين الوقت فعلا لأن نستمع إليه. ونحن نقدر تقديرا عاليا الجهود الحميدة التي يبذلها في تيمور الشرقية الممثل الخاص وفريقه في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وليس بالإنجاز الهين أن يتم التغلب على العقبات الأساسية التي تؤخر أعمال الإصلاح.

وتمثل الحالة في تيمور الشرقية أمامنا مجموعة من القضايا الحيوية لقيام أمة. وبعض هذه القضايا يتصل بالعنف والتدمير اللذين ميزا المرحلة الأولية بعد الاستفتاء المعلم الذي جرى في العام الماضي.

ونحن نشير هنا إلى قضايا الأمن وإعادة اللاجئين إلى موطنهم والحالة المالية والفقر والبطالة، والصحة والتعليم، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وإصلاح البنى الأساسية واستعادة الإدارة المدنية والقضائية. بيد أن هذه القائمة ليست حصرية.

وقد أثرنا في مناسبات سابقة بعضا من هذه القضايا وأحطنا علما بما أحرز من تقدم حتى الآن. وسمعنا اليوم من السيد فييرا دي ميللو استكمالا لبعض من هذه الجوانب. غير أننا نود الإدلاء بنقاط قليلة.

فمنذ أوائل أيار/مايو ونحن نلاحظ تباطؤ في عملية إعادة اللاجئين. ويبدو أن هناك صعوبة ما في تحديد عدد اللاجئين في المخيمات في تيمور الغربية. وكان من المقرر أن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعملية تسجيل مما كان سيعطي فكرة واضحة عن عدد اللاجئين. وما يشغلنا أيضا التقارير الواردة عن تخويف اللاجئين، مع الهدف الأبعد الرامي إلى إثنائهم عن العودة. ومن ناحية أخرى، ثمة قضية العواطف السائدة لدى سكان تيمور الشرقية إزاء العائدين.

ولهذه القضايا كلها آثار سلبية على عملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم. ولذا يظل انشغالنا إزاء البطء في عملية إعادة اللاجئين ونحث كل المعنيين على مضاعفة الجهود للتوصل إلى حل سريع.

ونشير مع التقدير إلى النتائج المشجعة لمختلف مشاريع توليد الدخل. ونثني مساهمة المشاريع السريعة الأثر ومشاريع العمالة الانتقالية في تحسين حالتي العمالة والفقر. غير أن هذه القضايا كلها بين القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل. أما في المنظور البعيد فلا بد من التصدي لقضايا الاستثمار والتجارة. ومن الأساسيات لإحراز تقدم كبير في هذا المجال المؤسسات الصغيرة ومشاريع الأعمال الخاصة. فنحن نحث وحدة تشجيع الاستثمار التابعة للإدارة الانتقالية، على اتباع نهج أكثر ابتكارا للتصدي لهذه الحالة.

لقد أكدنا دائما على الحاجة إلى التركيز على دور المرأة في السلام والتنمية في تيمور الشرقية. ونثني على منظمي أول اجتماع وطني للمرأة، عقد مؤخرا في ديلي، ونأمل في أن يهيئ الموضوع الرئيسي وهو موضوع التنمية المنصفة والمصالحة الوطنية الفرصة لمعالجة دور المرأة في المستقبل في مجالات التعليم والصحة والتنمية والمصالحة. ونأمل في متابعة النتيجة بصورة عادية ومنتظمة على مراحل ملائمة.

ونعرب عن السرور بالتعاون المتزايد فيما بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والسلطات الإندونيسية في مجالات شتى من النشاط في أوقات السلام فضلا عن الأوقات العصيبة. وكانت الفيضانات التي اجتاحت تيمور الغربية في الشهر الماضي مناسبة من تلك المناسبات. وقامت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بدورها في حينه وبشجاعة، ونعرب عن التقدير البالغ لذلك.

التعاون القائم فيما يتعلق بالمسائل القضائية والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وفي النتاج الثقافي والمحفوظات وأصول المعاش وقضايا أوسع نطاقا يعد سببا قويا لإقامة التعاون في المستقبل وتعايش الإقليم مع جاره القريب.

بذلك نصل إلى مسألة أعتقد أنها تثير قلقا كبيرا لدى الجميع. وتتعلق تلك المسألة بحماية وأمن الأقلية الإثنية في تيمور الشرقية. وبالرغم من الجهود التي يبذلها قادة تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، شهدنا أحداثا مثيرة للقلق حالة عدم التسامح إزاء الأقليات الإثنية الذي ظهر بصورة جلية. وهناك تقارير تفيد أيضا بعدم تسامح ديني، ظهر في بعض الحوادث التي وقعت مؤخرا. تلك علامات مثيرة للقلق لا بد من النظر إليها بصورة جادة.

ونحث بقوة قادة التيموريين الشرقيين وموظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على إجراء تحقيقات شاملة في كل حادثة من تلك الحوادث واتخاذ التدابير الضرورية للحيلولة دون تكرارها. ونرحب بالجهود الرامية إلى تطوير لجنة المصالحة الوطنية، التي نعتقد أنها خطوة هامة.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بدوره بدعم جميع هذه الجهود الجارية في تيمور الشرقية. ونحن نشعر بقدر كبير من التشجيع إزاء النتيجة التي توصل إليها اجتماع المانحين الذي عقد في لشبونة واستمر لمدة يومين، والذي كان دليلا على الثقة الكاملة التي يوليها المجتمع الدولي في العمل الذي تم حتى الآن في تيمور الشرقية. ونعتقد أن هذا المؤتمر كانت له أهمية حاسمة بالنسبة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وللسكان التيموريين الشرقيين. ونحث على زيادة إظهار سياسة غرس الإحساس بملكية جهود التنمية لدى الشعب التيموري الشرقي في الأشهر القادمة.

السيد سرغييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للسيد فييرا دي ميللو الممثل الخاص للأمين العام، لإفادته الإعلامية التي قدمت لنا فكرة واضحة عن العمل الصعب الكبير الذي تقوم بتنفيذه حاليا

البعثة التي يرأسها، وعلى التحليل المتعمق الذي قدمه لنا على التو بشأن ما سوف يتم في المستقبل.

ديناميات الجزيرة إيجابية، وذلك بالرغم من أن الحالة لا تخلو من المشاكل. وقدم لنا السيد فييرا دي ميللو فكرة واضحة عن التحديات التي تواجه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ونعرب عن سرورنا للتقارير التي تفيد بأن الاتصالات بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وإندونيسيا مستمرة وجاري تعزيزها، لأن من شأن ذلك أن يشجع الاتجاه الشامل نحو الاستقرار في الجزيرة. وتشمل الأمثلة الإيجابية على التعاون في شتى المجالات اتفاق إندونيسيا على تقديم ١٦٢ من المنح الدراسية لطلبة تيموريين شرقيين وأيضا تمكين الطلبة الذين أُجبروا فيما سبق على التوقف عن دراساتهم في المؤسسات التعليمية الإندونيسية من استكمال تعليمهم.

وثمة اتفاق هام آخر مع مكتب المدعي العام الإندونيسي للمضي قدما في التحقيقات بشأن أكبر خمس جرائم شائنة ارتكبت في تيمور الشرقية في خريف عام ١٩٩٩، من المفترض أن القوات العسكرية الإندونيسية هي التي ارتكبتها.

جميع تلك المؤشرات إيجابية. بيد أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء حقيقة مفادها أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أجبرت على اتخاذ قرار لوضع نهاية لمبادراتها في أكبر ثلاثة مخيمات للاجئين في تيمور الغربية ردا على الأعمال العدوانية التي يرتكبها المعارضون لاستقلال التيموريين الشرقيين. ونعتقد أن السلطات المحلية ينبغي أن تتخذ كافة التدابير الضرورية لمنع تكرار تلك الحوادث في المستقبل. ومن شأن هذا أن يساعد في حل مشكلة اللاجئين، وذلك بدوره يحقق مصالح إندونيسيا وتيمور الشرقية على حد سواء.

وغني عن القول إن ثمة مجالا من المجالات الرئيسية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ما زال يتمثل في تعزيز المصالحة الوطنية في تيمور الشرقية. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يشيد بالخطوات المتخذة تحقيقا لهذه الغاية، بما في ذلك إجراء حوار مع الشخصيات السياسية التي تؤيد الدمج والاتفاق بشأن تشكيل هيكل جديد للمجلس التشريعي الوطني، ويقدم الدعم لها. وبطبيعة الحال، نعتقد أن الفضل في ذلك يرجع إلى رئيس إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، السيد فييرا دي ميللو الممثل الخاص للأمين العام.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يشترك وفدي مع المتكلمين السابقين في الترحيب بالممثل الخاص للأمين العام السيد سرغيو فييرا دي ميللو، والإعراب عن الشكر لإفادته الإعلامية المعتادة السلسة وتقييمه التفاؤلي الصريح للحالة في تيمور الشرقية وحالة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية.

لقد تصدى الممثل الخاص للأمين العام في عرضه للأهداف الأساسية التي لا بد أن تحققها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في عملية سوف تؤدي إلى الاستقلال، فيما يتعلق بخاصة بحالة الأمن واللاجئين والحالة الإنسانية والحالة القضائية والتعمير وإنشاء إدارة التيموريين الشرقيين والانتقال السياسي.

وحسبما أكد وفدي في إفادات إعلامية سابقة، تتسم مشاركة التيموريين الشرقيين في إنشاء وبناء مؤسسات الحكم والإدارة العامة بأهمية كبيرة إذا توفر لديهم الإحساس بملكية عملية تؤدي إلى الاستقلال.

ولذلك نشعر بالسرور لقرار إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للاستجابة للتيموريين الشرقيين وذلك بالمشاركة في المسؤولية الحكومية وتحمل الزعماء

السياسـيين التيموريـين الشـرقيين مسـؤولية سياسـية عـن قراراقم.

ونوافق أيضا على ما ذكره الممثل الخاص للأمين العام ومفاده أن الحكومة المشتركة تتفق مع القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) الذي خول إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بدعم بناء القدرات من أجل إنشاء حكومة ذاتية. ويعد توسيع عضوية المجلس الاستشاري الوطني من ١٥ إلى ٣٣ عضوا، مع التمثيل على نطاق واسع في أنحاء الإقليم ومن مجموعة عريضة من المجتمع المدني، تطورا هاما. والترتيبات من أجل مشاركة التيموريين الشرقيين في التخطيط وتحديد الأولويات واعتماد مقترحات ومشاريع التنمية تعتبر جزءا هاما من هذه العملية لبناء القدرة.

وحدثت تطورات إيجابية أخرى يثني وفدي عليها. وتشمل عقد مؤتمر التعمير في نهاية أيار/مايو، والتركيز على مجالات التعليم والبنية الأساسية وتمكين المجتمعات المحلية والزراعة والتعليم، فضلا عن توفير أساس من أجل التنمية المستدامة في المستقبل في تيمور الشرقية.

وينبغي أن ترسي منحة البنك الدولي البالغة ١٢,٧ مليون دولار لإصلاح المستشفيات والعيادات أساسا لنظام صحي فعال. مؤتمر المانحين الذي عقد مؤخرا في لشبونة هو أيضا تطور آخر جدير بالترحيب، ويحيط وفدي علما بالرد الإيجابي لمجتمع المانحين. ونأمل بمتابعة تلك الالتزامات بتسديد دفعات الأموال في وقت مبكر من أجل التعمير والإصلاح.

وثمة مجال آخر يثير القلق لدى وفدي بصورة متواصلة وهو حالة البطالة. وبالرغم من تسليمنا بالجهود التي بُذلت لإيجاد فرص عمالة على الأجل القصير، نعتقد بأنه ينبغي التوصل إلى حلول طويلة الأجل وذلك من خلال إيجاد فرص العمل عن طريق تطوير مشاريع خاصة، ونود أن يؤكد الممثل الخاص للأمين العام لنا أن إجراءات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تتخذ في هذا الصدد.

تفاؤل وفد بلدي تخيبه أنباء أخيرة تتعلق بوضع اللاجئين وبأعمال الميليشيات. ومما يثير انزعاجنا بشكل عميق الأنباء بأن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين اضطر إلى وقف عملياته لإعادة أبناء تيمور الشرقية من ثلاثة معسكرات في تيمور الغربية بسبب شواغل أمنية، ونعتقد أنه يجب تقديم ضمانات أمن للسماح لأفراد مكتب المفوض السامي بمواصلة عملهم دون أية معوقات. وبالمثل، يعتبر وفد بلدي من غير المقبول الاعتداءات التي شنتها ميليشيات مشتبه فيها على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وحوادث العنف المتقطعة، وعلى وجه الخصوص على طول الحدود بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية لا تزال تثير القلق. وقد لاحظنا التعاون الذي جرى بين إدارة الأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا، ونأمل أن تُتناول هذه المسألة المتعلقة بأنشطة الميليشيات ووضع اللاجئين بشكل عاجل.

إن وضع الأقليات يثير قلق وفد بلدي أيضا، وفي هذا الشأن يمكن أن يكون إنشاء مجلس وطني للمصالحة محفزا هاما.

في الختام، يود وفد بلدي أن يثني على الممثل الخاص للأمين العام وأعضاء الإدارة من الرجال والنساء لتفانيهم وخدمتهم النشطة، التي حققت تحول تيمور الشرقية خلال الشهور العشرة الماضية. ونثني أيضا على شعب تيمور الشرقية وزعمائه ونود أن نؤكد لهم تأييدنا المستمر وهم يتجهون نحو الاستقلال. إن أبناء تيمور الشرقية يعلقون أملا وطيدا على المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ويجب ألا نخيب ظنهم.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين لشكر السيد فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية الشاملة، التي وفرت لنا صورة واضحة موضوعية للوضع في تيمور الشرقية ولأنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

اسمحوا لي بأن أبدأ بالتركيز على مسألة مشاركة تيمور الشرقية في تعمير وإدارة الإقليم. ووفد بلدي يؤيد تأييدا تاما أنشطة الإدارة في هذا الخصوص البالغة الأهمية. لقد أحرزت الإدارة تقدما كبيرا في إرساء عناصر رئيسية للإدارة المدنية. ومن الواضح أن المشاركة النشطة لأبناء تيمور الشرقية في الحكم المحلي ضرورية لانتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال. وينبغي أن يظل من بين المهام الرئيسية ذات الأولوية للإدارة. ونحن نعتقد أن المجلس الاستشاري الوطني، الذي يشارك أبناء تيمور الشرقية من خلاله في عملية صنع القرارات، ينبغي أن يقوم بدور بالغ الأهمية في هذا المجال. ونلاحظ بارتياح أن الإدارة والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية اتفقا على تشكيل وهيكل جديدين للمجلس الاستشاري الوطني. وهذا سيساعد بالتأكيد على تحسين أنشطة الهيئة الرئيسية لصنع القرارات في تيمور الشرقية وسيعزز شفافيتها.

بالرغم من كون الوضع الأمني العام قد تحسن، فإن عددا من الحوادث الخطيرة، بما في ذلك تلك التي تقع عبر الحدود، قد أُبلغ عن وقوعه من تيمور الشرقية. ويسرنا أن نلاحظ أن نشر الجزء الرئيسي من مكون الشرطة المدنية التابع للإدارة قد اكتمل ونود أيضا أن نبرز كون الشرطة المدنية قد أسهمت إسهاما كبيرا في كفالة أمن نسبي في تيمور الشرقية وأيضا في تطوير قوة الشرطة. وستواصل أوكرانيا تأييدها لجهود الشرطة المدنية التابعة للإدارة الرامية إلى الوفاء بالمهام التي أوكلها إليها مجلس الأمن.

إننا نعتقد أن مسألة اللاجئين مسألة مركزية في عملية المصالحة. والعودة الآمنة للاجئين من تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية لا تزال واحدة من المشاكل الرئيسية التي تواجه الإدارة. ولا نزال نشعر بالقلق بشأن ظروف اللاجئين في المخيمات في تيمور الغربية وبشأن أعداد العائدين المتناقصة.

وإذ أنتقل إلى المسائل الاقتصادية، فإن الفقر والبطالة يفرضان تهديدات خطيرة على الاستقرار الداخلي في تيمور الشرقية. والتنفيذ السريع لمشاريع وبرامج مختلفة لخلق العمالة، وأيضا تعمير الاقتصاد المحلي والقطاعات المالية، لهما أهمية بالغة فيما يتعلق باستعادة الحالة الطبيعية في تيمور الشرقية. ونود أن نبرز الحاجة إلى تحسين التنسيق بين الإدارة والبنك العالمي وجميع الوكالات المشاركة في مجال التنفيذ العملي لمشاريع وبرامج الإصلاح.

ووفد بلدي يرحب أيضا باجتماع المانحين لتيمور الشرقية في لشبونة ويشجعه إبرام اتفاقات منح بين البنك الدولي والإدارة في قطاعي التعليم والزراعة.

في الختام، أود أن أعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها السيد فييرا دي ميلو وفريقه، وعلى وجه الخصوص في الظروف الراهنة التي يقومون فيها بأداء مهامهم.

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، للمعلومات الكاملة المفيدة التي قدمها إلينا، وأريد أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، لتنظيمكم هذا الاجتماع الهام. ولقد أكد وفد بلدي دائما قيمة عقد أكبر عدد ممكن من اجتماعات مجلس الأمن المفتوحة، التي يمكن فيها لأعضاء المنظمة، وليس فقط لأعضاء المجلس، المشاركة وتبادل الآراء بشأن موضوع بعينه.

مضت أكثر من ثمانية أشهر على إنشاء المجلس لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ولذلك مما يجيء في وقته تماما أن نلاحظ ما تحقق حتى الآن ونقيم التحديات الرئيسية التي لا تزال أمامنا.

من ناحية ما تحقق فعلا، فإن حجم مهمة الإدارة جدير بالملاحظة. لقد أمكن لمبادرات المساعدة الإنسانية أن تمنع وفاة مئات الآلاف من الناس، التي كان من الممكن حدوثها نتيجة لموجة العنف عام ١٩٩٩ أو للكوارث الطبيعية التي وقعت منذ ذلك الوقت. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات التي اتُخذت في هذا المجال جعلت من الممكن لأكثر من ٠٠٠ ١٦٤ فرد أن يعودوا إلى الإقليم وإلى ديارهم. وبالمثل، يجب أن نثني على مبادرات الأمم المتحدة في إقامة مؤسسات سياسية واجتماعية تكون أساسا لدولة مستقلة مستقبلا. ومن الإيجابي على وجه الخصوص أن زعماء تيمور الشرقية الممثلين في المجلس الاستشاري الوطني كانوا دائما يستشارون وكانت توضع آراؤهم موضع الاعتبار في إقامة تلك المؤسسات.

ومن ناحية التحديات المستقبلة، فإن مهمة الأمم المتحدة مهمة كبيرة بالمثل. أولا وقبل كل شيء، إذ نأمل أن نكون قد شهدنا بالفعل أسوأ الأزمات الإنسانية، يجب أن نضع نهجا يركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكثر من التركيز على المساعدة الطارئة. وبالمثل، يجب أن نواصل مهمة تعزيز المؤسسات التي أنشئت بالفعل ونكيفها مع الواقع الجديد. ومؤتمر المانحين الذي عُقد مؤخرا في لشبونة. وقد وضع هذا في الاعتبار، دلل على أن التزام المجتمع الدولي تجاه تيمور الشرقية لا يزال قائما وصحيحا.

ونحن نعتقد أن هذا سيجعل من الممكن مواصلة جهود التعمير في قطاعات رئيسية مثل الصحة، والتعليم، والهياكل الأساسية، والتنمية المجتمعية، والزراعة. كما أن مشاريع البنك الدولي في هذا الصدد مفيدة إلى أبعد حد.

وفي سياق آخر، فإن مبادرة زعماء تيمور الشرقية بتوفير هيكل جديد ووظائف جديدة للمجلس الاستشاري الوطني هي مبادرة ذات أهمية حيوية، نظرا إلى أن تلك الهيئة سوف تجعل من الممكن للسكان المحليين أن يتسلموا بصورة متزايدة مسؤوليات في الإعداد للحياة المستقلة.

وكل هذا لا يعني أنه لم تعد هناك مسائل إنسانية تتطلب الاهتمام بعد اليوم. وأول هذه المسائل، وربما كان أكثرها إلحاحا، الحاجة إلى وضع حد لمعاناة آلاف اللاجئين الذين ما زالوا موجودين في تيمور الغربية. وسوف يتطلب تحقيق ذلك تعاون جميع الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن وفد بلدي يساوره قلق بالغ إزاء خطورة الحالة الراهنة، وخاصة في المخيمات الثلاثة التي اضطرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تعليق أنشطتها فيها. ومن ناحية أخرى أود أن أعرب عن ثقة وفد بلدي بأن السلطان الإندونيسية سوف تواصل اتباع نهج إيجابي يجعل من الممكن التغلب على المأزق الحالي.

وثبت أيضا أن أحوال الأمن في مناطق الحدود وفي داخل الإقليم معرضة للخطر. وهناك أيضا حاجة إلى التعاون من جميع الأطراف بغية تحسين الحالة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بهذه القضايا، فإننا رغم تقديرنا لاستعداد السلطات الإندونيسية وللجهود التي بذلتها حتى الآن، ندعو إلى مواصلة الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها.

وفي الختام اسمحوا لي أن أؤيد الملاحظات التي أبداها المتكلمون الذين سبقوني فيما يتعلق بالعمل الممتاز الذي يؤديه السيد فييرا دي ميللو وبقية أفراد إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية. وأود أن أنقل امتنان حكومة

الأرجنتين للسيد فيرا دي ميللو ولموظفي الإدارة الانتقالية لجهودهم التي لا تعرف الكلل ولبسالتهم وإخلاصهم.

السيد جيراردي (تونس) (تكلم بالفرنسية): إننا ننضم إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في شكر السيد فييرا دي ميللو لبيانه الشامل والواضح بشأن تطور الحالة في تيمور الشرقية منذ زيارته الأخيرة لنا في ٢ شباط/فبراير الماضي. ويسعدنا أن نلاحظ أنه بفضل جهود السيد فييرا دي ميللو والفريق الذي يترأسه، فإن الحالة في الميدان منذ اجتماعنا الأخير قد تطورت تطورا كبيرا في اتجاه إيجابي. وجهودهم هذه تستحق الاعتراف بها هنا.

إن النتائج الملموسة التي تحققت، وتقوية العلاقات بين الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية والحكومة الإندونيسية من ناحية وفيما بين التيموريين أنفسهم من الناحية الأخرى لهي دليل آخر على الجو العام المواتي السائد في الميدان.

أما الهجمات على موظفي الأمم المتحدة ومواقعها فهي مستمرة وهذا عامل يخل بجهود الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية الرامية إلى ضمان الاستقرار وإعادة بناء الثقة فيما بين جميع الأطراف.

لقد شددنا في مناسبات عديدة على الدور الهام الذي تؤديه المنظمات الإنسانية في تيمور الشرقية. كذلك دعونا إلى تعزيز طاقاتها وإلى طمأنتها إلى وجود ظروف مواتية لقيامها بواجباتها. ومع ذلك فمن المؤسف أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى قد أوقفت أنشطتها في ثلاثة مخيمات للاجئين التيموريين الشرقيين.

ولا بد من التسليم بأن جهود السيد فييرا ديمللو، وتصميم حكومة إندونيسيا على التعاون مع الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، تتعزز باستمرار. وزيارة حاكم تيمور الغربية لتيمور الشرقية، ومحادثات السيد فيرا دي ميللو مع الرئيس الإندونيسي في جاكارتا دليل على النوايا الحسنة للأطراف في الإسراع بعودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد نعرب عن ارتياحنا للقرار الذي اتخذته الإدارة المؤقتة بالتعاون مع حكومة تيمور الغربية والمجلس الاستشاري لتيمور الشرقية للبدء في عملية جديدة لإعادة ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ ما زالوا يقيمون في مخيمات في تيمور الغربية.

لقد كان مؤتمر المانحين الذي عقد في لشبونة في الأسبوع الماضي حدثا هاما للغاية بالنسبة إلى التيموريين الشرقيين. وفي هذا الصدد نرحب بالدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي إلى تيمور الشرقية، الذي تم تجديده مرة أخرى والذي يعزز الدعم السياسي الذي قُدم بالفعل. ونحن نعتقد أن هذا الدعم يمكن أن يكون حفازا لجميع الأطراف في تيمور الشرقية على بدء مرحلة جديدة تؤدي إلى إقامة إدارة تيمورية وضمان التنمية الدائمة لذلك البلد.

وأخيرا فإننا نأمل في أن تجعل المحادثات المقبلة المقرر عقدها في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه بين الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة والحكومة الإندونيسية من الممكن للطرفين إيجاد حلول لمختلف القضايا المعلقة وتدعيم النتائج التي تحققت.

السيد كيتا (مالي) (تحدث بالفرنسية): أود أولا أن أعبر عن تقديري البالغ لعقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن تيمور الشرقية.

وأود، مثلي مثل الوفود الأخرى، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها، وأن أؤكد له دعم وفد بلدي لجهوده بالنيابة عن الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

إن التقدم الذي أحرز في تيمور الشرقية هو مصدر ارتياح للمجتمع الدولي بأكمله ودافعا له. فقبل أشهر قليلة

لم تكن هذه النتيجة مؤكدة بسبب التغيرات اليومية في الحالة ولكنها تحققت بسبب المهارة الفائقة التي يتحلى بها الممثل الخاص والإجراءات الإيجابية التي اتخذها ومن بين الأطلال أخذت الحياة تعود من جديد. وبدأت الخدمات العامة تفتح أبوابها بصورة متزايدة للتيموريين. وما إعادة فتح المدارس والمراكز الصحية، وجهود التعمير، وجبي الضرائب، والانتعاش الاقتصادي، وعودة اللاجئين سوى تطورات إيجابية جارية أيضا.

ورغم هذه الصورة الإيجابية العامة، فإن بعض القضايا ما زالت تشكل مصدر قلق. أما من الناحية الاقتصادية فإن إنشاء نظم الائتمان المصغر، وزيادة عدد الأعمال التجارية، وجبي الضرائب والرسوم الجمركية، تعتبر تطورات مشجعة. ومن المؤكد أن التبرعات التي أعلنت في نهاية مؤتمر المانحين في لشبونة والتزام المؤسسات الدولية سوف يجعل من الممكن البدء بمشاريع وإدماج اقتصاد تيمور الشرقية في الشبكة الاقتصادية العالمية. وهذا الانتعاش الاقتصادي سوف يجعل من الممكن زيادة الاستقرار والأمن في ذلك البلد.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، فإن وفد بلدي يود أن يرى المزيد من التطورات في التحييد التدريجي لأنشطة الميليشيات على الحدود وفي المخيمات. ونحن نشجع إندونيسيا على تقوية وجودها في منطقة الحدود كجزء من تنفيذ اتفاق ١١ نيسان/أبريل، وأن تشارك في العمل مع المنظمات الإنسانية والإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية لتمكين العودة الفعلية لكل أولئك الذين يرغبون في العودة إلى تيمور الشرقية.

أما الهجمات على مخيمات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية فهي مصدر قلق بالنسبة لنا. ونحن ندين هذه الهجمات ونعتقد بأن المفوضية ينبغي أن تحظى بكل الدعم اللازم لتحقيق أهدافها.

ويرحب وفد بلدي أيضا بالعمل تدريجيا على إقامة مناخ من الأمن في تيمور الشرقية ويدين بحزم الهجمات ضد مختلف المواقع. ونحن أيضا نطالب بأن تواصل الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بتدريب الشرطة المحلية بحيث تستطيع معالجة الإجرام الدائم والحفاظ على الأمن العام ليصبح التيموريون أفضل إعدادا للاستقلال. أما الهجمات ضد هذه المواقع فتوضِّح بطرق عديدة التحديات التي ما زال يتعين التغلب عليها.

وعلى الجبهة السياسية، يرحب وفد بلدي بتكثيف النشاط السياسي في تيمور الشرقية. وقد حققت الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة تقدما ملحوظا في إقامة إدارة مدنية للأمم المتحدة وينبغي لها الآن أن تتأكد من أن تكون مشاركة شعب تيمور الشرقية في الانتخابات المقرر عقدها في السنة القادمة فعلية وهادئة وشفافة وديمقراطية.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا الممثل الخاص تمكننا من ملاحظة أن التحديات المتبقية لا تزال هائلة رغم التقدم الكبير الذي أحرزناه. ولذلك فالأمر متروك لنا لتقديم الدعم اللازم ليتسنى لشعب تيمور الشرقية تحقيق المصالحة تدريجيا في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سوف أدلي الآن ببيان وجيز بصفتي ممثلا لفرنسا. وسوف أقصر كلمتي على ملاحظات قليلة. وفي سياق مناقشتنا، سيدلي ممثل البرتغال، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ببيان يشارك فيه وفدي مشاركة كاملة.

سوف تتناول تعليقاتي ثلاث نقاط. أولاها أنني أود التذكير بتقييم فرنسا البالغ الإيجابية للعمل الهائل الذي أنجزه السيد فييرا دي ميللو وفريقه في تيمور الشرقية منذ إنشاء

الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وبفضل الأمم المتحدة، أصبح الوضع في تيمور الشرقية الآن مستقرا. ولقد تحقق بعض التقدم في بناء الإدارة التيمورية. كما بدأت عملية المصالحة الوطنية. وإن فرنسا لتؤيد استمرار هذه الأنشطة دونما تحفظ.

وفي هذا السياق الإيجابي، مع ذلك، تبرز مسألة السكان اللاجئين في تيمور الشرقية كسبب رئيسي للقلق، وإن لم تكن مرتبطة بأنشطة الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية ارتباطا مباشرا. إننا يجب أن نسمح لمن يرغب في العودة إلى تيمور الشرقية بأن يفعل ذلك في حرية تامة.

ولذا، كان من الأهمية بمكان أن تضع السلطات الإندونيسية، كما تعهدت، حدا لنشاط الميليشيا، والتيسير على من لا يرغبون في العودة إلى تيمور الشرقية حتى يتمكنوا من الاستيطان في أجزاء أخرى من إندونيسيا.

ثانيا، فإنني أود التأكيد على مدى أهمية إشراك التيموريين قدر الإمكان في العملية الانتقالية الجارية. ولقد اتخذت بالفعل خطوات على طريق الوصول إلى هذه الغاية، بما في ذلك إنشاء اللجنة الاستشارية الوطنية. وينبغي علينا الآن أن نمضي قدما لأبعد من ذلك. ونحن نرحب بكون السيد فييرا دي ميللو قد تمكن من مواصلة المفاوضات مع كافة الزعماء السياسيين التيموريين، وصولا إلى انتقال مثالي إلى نظام الحكم العادي في المستقبل القريب. ومن شأن تشكيل حكومة ائتلافية، وإنشاء مجلس تشريعي حقيقي، فضلا عن تنظيم الانتخابات قبل نهاية العام القادم، أن يكون حجر الزاوية في عملية الانتقال.

وفي هذا السياق، ربما يكون بوسع السيد فييرا دي ميللو أن يخبرنا باختيار تاريخ مستهدف للاستقلال، بعد أن أجرى مشاورات مع المسؤولين السياسيين التيموريين. وكغيري من المتكلمين، فإنني أود التشديد على أن الاستقلال لن يعني بأي حال إنهاء وجود أسرة الأمم المتحدة في تيمور. بل سيعني ذلك استمرار ذلك الوجود في صور أخرى. وبهذه الروح فإننا نرحب بالتخفيض الأولي للأفراد في الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، الأمر الذي أكده السيد فييرا دي ميللو. ونحن نعتقد أن هدوء الوضع المحلي يسمح بخفض جوهري وتدريجي للأفراد العسكريين بنهاية العام، ثم خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١، دون تعريض الترتيبات الأمنية على الحدود، بطبيعة الحال، للخطر.

ونحن نعتقد أن التدريب السريع لقوة الشرطة المحلية وتعزيزها بحيث تصبح على درجة من الكفاءة والفعالية، ينبغي أن يكون من المسائل ذات الأولوية ضمانا لسلاسة الانتقال. وقد يكون للمغادرة المباغتة للإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية في نهاية ولايتها، عاملا رئيسيا في زعزعة استقرار البلد المستقل حديثا. ولذا، ينبغي التخطيط لخفض حجم البعثة وتنظيمه خلال بعض الوقت.

أما النقطة الثالثة والأخيرة، وليس آخرا، فتنصب على كفالة أن تصبح تيمور الشرقية، بنهاية عملية الانتقال الجارية، دولة قابلة للحياة، قادرة، في جملة أمور، على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الزراعة، وتطوير عدد من الصادرات، كالبن والنفط. وأود في هذا الصدد أن أتوجه بالسؤال إلى السيد فييرا دي ميللو عن حالة المناقشات الجارية بين الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية واستراليا بشأن المعاهدة الخاصة ببحر تيمور.

كما أود أن أسأله عن تدابير المساعدة المتخذة للمساعدة في تنمية القطاع الخاص. وهل يعتقد أن هذه التدابير كافية؟ وهل أعدت البنوك الرئيسية للتنمية، وبخاصة البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، أي تمويل محدد لمشروعات وصناعات صغيرة ومتوسطة الحجم؟

وإنـي استأنف الآن مـهمتي بوصفـي رئيسـا لمجلـس الأمن.

المتكلم التالي على قائمتي الممثل الدائم لليابان، وإنـي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): مرت ثمانية أشهر منذ إنشاء الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في أنحاء تيمور الشرقية خلال هذا الوقت، ويرجع الفضل إلى حد كبير للجهود المتفانية لفريق الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية تحت القيادة البارعة للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الذي فوض بمهمة جسيمة لإعادة تأهيل تيمور الشرقية وإعادة بنائها من الصفر.

غير أننا لا نعني بذلك أن المشكلات التي تواجهها تيمور الشرقية قد حلت. والحقيقة أن استمرار دور الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية في قيادة تيمور الشرقية في طريقها إلى الاستقلال لن يكون مهمة سهلة. فهناك حاجة إلى استمرار الجهود على مختلف الأصعدة، بما فيها المصالحة الوطنية وإيجاد فرص العمل. كما أن مصير اللاجئين التيموريين الشرقيين في تيمور الغربية لا يزال مسألة تبعث على القلق البالغ. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بالجهود التي يبذلها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وندعمها.

وكما أكدنا خلال المؤتمر الثاني للمانحين، المنعقد في لشبونة الأسبوع الماضي، فإن اليابان لا تزال ملتزمة بتقديم المساعدة قدر الاستطاعة للإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، ولشعب تيمور الشرقية، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم له.

وأود في هذا السياق أن أضيف أن اجتماع اليوم بالغ الأهمية كوسيلة لمواصلة الاهتمام الدولي بتيمور الشرقية. ولذا، فإنني أشيد بك، سيدي الرئيس، لدعوتك غير الأعضاء في المجلس لتقديم ما لديهم من آراء.

إن اليابان، من جانبها، تسعى لكفالة أن تبقى تيمور الشرقية على جدول الأعمال الدولي. ففي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، على سبيل المثال، استضافت اليابان الاجتماع الدولي الأول للمانحين، كما أن وزير خارجيتنا، السيد يوهاي كونو، الذي قام بزيارة ديلي في نيسان/أبريل، يعتزم إثارة مسألة تيمور الشرقية في اجتماع وزراء الخارجية للدول أعضاء مجموعة الثمانية الذي يعقد في اليابان في تموز/يوليه.

واليوم، أود التعقيب على عدد من النقاط التي تعقد اليابان عليها أهمية خاصة فيما تواصل تيمور الشرقية جهود بناء الأمة.

أولا، من الأهمية بمكان أن تقيم تيمور الشرقية علاقة صداقة وتعاون مع البلدان المعنية، بما في ذلك جيرانها، بغية وضع الأساس لاستقلالها ورفاهيتها مستقبلا. وإيمانا بأن جهود إعادة تعمير تيمور الشرقية وتنميتها يمكن أن تستفيد من المشاركة النشطة لبلدان المنطقة، فقد اتفق وزيرا خارجية اليابان وسنغافورة مؤخرا على التعاون في تقديم المساعدة لتنمية الموارد البشرية في تيمور الشرقية. ونحن نعتقد كذلك أنه سيكون من المفيد لتيمور الشرقية أن تنخرط في حوار مع البلدان المجاورة، بما في ذلك الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) للتعاون الإقليمي.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن تحرص الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية على تحسين جهود نشر المعلومات والإعلام بين السكان التيموريين الشرقيين. حيث يتردد أنه في ظل البطالة المكثفة وبطء خطى التنمية الاقتصادية، يشعر شعب تيمور الشرقية بالإحباط على نحو متزايد. ونظرا لأن الشعور بالإحباط قد يتخذ أحيانا صورة

توجيه الانتقادات للإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، فلا بد من بذل جهد أكبر، وبخاصة على مستوى القاعدة العريضة، لمساعدة الشعب على أن يتفهم بصورة صحيحة طبيعة وحدود الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به.

وسعيا لسد تلك الفجوة في الاتصال، وفّرت الحكومة اليابانية مؤخرا تمويلا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لتغطية تكلفة توزيع ٨ ٥٠٠ مذياع على السكان المحليين.

وفي ذات الوقت يتعين على أهل تيمور الشرقية أن يدركوا أن عملية بناء الأمة تعتمد كثيرا على جهودهم الذاتية. ومطلوب من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعززا قيام ثقافة الاعتماد الذاتي بإشراك السكان المحليين مباشرة في جهود بناء بلدهم، بهدف تسليم العملية في نهاية المطاف إلى التيموريين الشرقيين. وفي هذا الصدد، نؤيد سياسة الإدارة الانتقالية الساعية إلى المزيد من المشاركة من السكان المحليين في الإدارة وفي عملية صنع القرار.

وكما نعلم جميعا، إن بناء الأمة عملية شاقة وبطيئة وطويلة، وينبغي أن تستمر زمنا طويلا بعد أن تصبح تيمور الشرقية مستقلة. ولذا فإني أود أن أحذر من وضع مقاييس لنيل الاستقلال عالية بدرجة غير واقعية. إذ ينبغي ألا نتوهم أن جميع مشاكل تيمور الشرقية ستحل أثناء فترة الإدارة الانتقالية هناك.

ومن جهة أخرى، غني عن البيان أنه يتوقع من البلدان المانحة أيضا أن تواصل بذل جهودها. وفي هذا الصدد، نرحب بإعادة التأكيد على التعهدات التي عقدها المانحون في مؤتمر المانحين الثاني، المعقود في لشبونة الأسبوع الماضي. ونعرب أيضا عن ترحيبنا بما أبداه المانحون من التزام في المؤتمر بسداد تعهداتهم في الوقت المطلوب. وأود أيضا أن أشدد على أنه من المهم جدا أن يعطي المانحون الأولوية للمشروعات التي تتصدى لتوفير الاحتياجات العاجلة للتيموريين الشرقيين والتي يمكن أن يتوقع منها إظهار نتائج سريعة. وغني عن البيان إن إعادة هيكلة الإدارة الانتقالية التي يجري النظر فيها الآن ينبغي أن تركز على تعزيز الوظيفة التنسيقية للإدارة الانتقالية من أجل تجنب التكرار وضمان الاستخدام الأفضل الممكن للمساعدة المقدمة من المانحين.

وأخيرا، يجب ألا ننسى المتطلبات الأمنية في تيمور الشرقية. فما لم تتوفر المحافظة الدائمة على أمن تيمور الشرقية، فإن الجهود الرامية إلى بناء الأمة فيها لا يمكن أن تتقدم بصورة سلسة. والمصالحة الوطنية من المسائل الأساسية حقا لضمان أمن تيمور الشرقية، وبذل المزيد من الجهود في سبيل هذه الغاية مسألة ضرورية. ونشعر بالارتياح من أن الحوادث الناتجة عن نشاط أعضاء الميليشيا المؤيدة للاندماج قد تناقصت في المناطق الحدودية، بفضل جهود الحكومة الإندونيسية، إلا أن بعض الحوادث التي وقعت مؤخرا بالقرب من الحدود تثير بعض القلق. ويحدونا الأمل في أن تواصل الحكومة الإندونيسية بذل جهودها للقضاء على التهديدات الأمنية التي تشكلها هذه العناصر.

وإذ تخطو تيمور الشرقية نحو استقلالها، فإن السكان المحليين، والبلدان والوكالات المانحة، فضلا عن الأمم المتحدة والإدارة الانتقالية، كلها لها أدوار أساسية تضطلع بها. والحكومة اليابانية، بدورها، ستواصل التعاون بأفضل ما في وسعها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو الممثل الدائم للبرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أعرب عن مدى

امتناني لكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين على عقد هذه المناقشة العامة، لتمكين جميع أعضاء الأمم المتحدة من الاستماع إلى إحاطة في غاية الأهمية من الممثل الخاص للأمين العام.

(تكلم بالإنكليزية)

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا ومالطة وقبرص، وكذلك آيسلندا، البلد المنتمي إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أود أن أرحب بالسيد سيرغيو فييرا دي ميللو وأن أشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم. وإننا ممتنون على العمل الإيجابي الذي اضطلع به حتى الآن الممثل الخاص للأمين العام وفريقه وعلى تصميمهم على تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وكما أكد خلال هذا الشهر وزراء الاتحاد الأوروبي في المجلس، فإن الاتحاد يؤكد مرة أخرى سياسته القائمة على التضامن مع شعب تيمور الشرقية ودعمه للإدارة الانتقالية في جهودها الرامية إلى التصدي لواحد من أكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة: قيادة تيمور الشرقية تجاه الاستقلال.

وقبل ثمانية أشهر أنشأ مجلس الأمن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بمسؤولية عن إدارة إقليم تعرض لدمار واسع ممن لم يقبلوا نتائج الاستطلاع الشعبي. وتتضمن الولاية عددا من المهام: الأمن وصيانة القانون والنظام، وتطوير الخدمات المدنية والاجتماعية، والمساعدة الإنسانية، ودعم بناء القدرة على الحكم الذاتي، والمساعدة في مجال إعادة التأهيل والتنمية، من ضمن مجالات أخرى للمسؤولية. والواقع أنه ينبغي عدم الاستهانة بحجم هذا التحدي، وخاصة بالنظر إلى التوقعات العالية للتيموريين الشرقيين في مستقبلهم؛ فإن مستقبلهم يعتمد كثيرا على الأمم المتحدة.

ولذلك فإن دعم ومساعدة المجتمع الدولي لإعادة تعمير الإقليم وإعادة تأهيله من المسائل الأساسية. وتحتاج الإدارة الانتقالية إلى التمويل لتكون فعالة. وتحتاج أيضا إلى الإدارة الحصيفة للموارد التي خصصت بالفعل. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الضرورة الملحة للوفاء بالتعهدات التي عقدت في مؤتمر المانحين بطوكيو في كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٩ وسدادها على جناح السرعة، ويرى أن على المجتمع المانح أن يقدم الدعم الكامل لميزانية تيمور الشرقية الموحدة للسنة المالية ٢٠٠٠ - ٢٠٠١. ونحث الأمانة العامة والإدارة الانتقالية على اتخاذ تدابير عاجلة وملموسة للتغلب على أي حواجز تحول دون السداد.

وينبغي عدم السماح للبيروقراطية بأن تصبح عقبة رئيسية في سبيل إنجاز الأمور في الميدان. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة تعزيز جهود التنسيق في داخل منظومة الأمم المتحدة، مع الإدارة الانتقالية، ومع البنك الدولي وأيضا مع المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن التزامه بتقديم المساعدة في عملية إعادة تعمير الإقليم. ويسهم الاتحاد الأوروبي من خلال اقتراحه التمويلي المتعلق بتقديم مبلغ ٣٩ مليون وحدة أوروبية - ١٩ مليون وحدة أوروبية في عام ٢٠٠٠ و ٢٠ مليون في عام ٢٠٠١ - بإسهام إجمالي قدره ٦٠ مليون وحدة أوروبية متوخى خلال السنوات الثلاث المقبلة. ويقصد بهذه الأموال دعم برنامج إعادة التأهيل والتعمير في تيمور الشرقية، من خلال الصندوق الاستئماني

الـذي أنشـأه البنـك الـدولي. وإجمـالا تبلـغ معونـة الاتحـاد الأوروبي مبلـغ ١٦٢ مليـون وحـدة أوربيـة دفعـت بـالفعل. ولا يشمل ذلك الرقم الإسهام الكبير الـذي قدمتـه الـدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أساس وطـني مـن خـلال الصناديق الاستئمانية الموجودة والآليات الأخرى.

وفي هذه المرحلة الأولى للإدارة الانتقالية، واجـهت تيمـور الشـرقية عقبـات صعبـة: الافتقـار التـام إلى الهيـاكل الأساسية نتيجة للدمار الواسع، ومستويات البطالـة العاليـة للغاية؛ وأزمة اللاجئين المستمرة، وهجمات المليشيا المهددة من تيمور الغربية. وعلى الرغـم مـن التحسـينات العديـدة، لا تزال هناك أسباب للشعور بالقلق.

إن حالة عشرات الألوف من التيموريـين الشـرقيين اللاجئين في تيمـور الغربيـة تحتـاج إلى حـل عـاجل. ويشـيد الاتحـاد الأوروبي بالجـهود الـتي تبذلهـا إدارة الأمـم المتحـدة الانتقالية، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان في هذا الشأن.

إن المبادرات المقدمة من القيادة التيمورية الشـرقية، ولا سـيما مـن خـلال زانانـا غوسمـاو، في دعـم الزيـارات التقييمية إلى تيمور الشرقية في روح من المصالحة، وزيـارات الكنيسة - أي الزيارة الأخيرة للقس باسيليو دو ناسيمنتو إلى تيمور الغربية - هـو موضـع ترحيـب. وقـد أوضـح الاستقبال الكاسح من كل المخيمات التي زارهـا القس ناسيمنتو رغبـة آلاف التيموريين الشرقيين في العودة إلى بلدهم.

ويفـهم الاتحاد الأوروبي أن مفوضيـة الأمـم المتحـدة لشؤون اللاجئين قـررت، بعـد المضايقـة المسـتمرة لموظفيـها، وتعليق عملها الإنسـاني في ثلاثـة مخيمـات واقعـة في منطقـة كوبـانغ تؤوي أكثر مـن ٢٤ ٠٠٠ لاجئ تيمـوري شـرقي. ومرة أخرى، يبين هـذا بوضـوح الحاجـة الملحـة إلى تدابـير حاسمـة. ويجـب أن يوضـع حـد لحملـة تشـويه المعلومـات والتخويـف غـير المقبولـة في مخيمـات اللاجئين حيـث تواصـل قوات الحرس الوطني الاحتفاظ بنفوذها.

ويحـث الاتحـاد الأوروبي إندونيسـيا علـى الوفـاء بالتزامـها بمسـاعدة مـن يريـدون العـودة. ونحـن نرحـب بالتأكيدات الـتي قدمتـها السـلطات الإندونيسـية إلى المجتمـع الـدولي. وتحقيقـا لتلـك الغايـة، نعتـبر أن ممـا يتسـم بالأهميـة القصوى العمل فورا على نقل العسكريين وأفراد الميليشيات من مخيمات اللاجئين، وعزل جميع قادة الميليشيات، وتقـديم تأكيدات بـأن جميـع مـن يعرقلـون عمليـات إعـادة التوطـين سيتحملون مسؤولية أفعـالهم. كمـا أن الـرد المتعلـق بقضيـة المعاشات التقاعدية هـو أيضـا عنصر رئيسي يتعين النظر فيه كجزء من الحل الكلي لمشكلة اللاجئين.

وبالنسـبة إلى أولئـك التيموريـين الذيـن يريـدون أن يبقـوا في إندونيسـيا ويصبحـوا مواطنـين إندونيسـيين، يركـز الاتحاد الأوروبي على أهمية وضع برنامج إعادة توطين يكـون متوازنا ومتسما بالمسؤولية. ونحن نعتقد أن أية محاولة لإعـادة توطين أولئك الذين يقررون البقـاء في إندونيسيا بـالقرب مـن حـدود تيمـور الشـرقية يمكـن أن يشـكلوا تهديـدات خطـيرة، ويمكـن أن يصبحـوا مصـدر نـزاع لا داعـي لـه في المسـتقبل القريـب. وقـد نوقشـت هـذه المسائل في اجتماعـات بنـاءة في أوائل هـذا الشـهر في جاكارتـا بـين وزيـر خارجيـة البرتغـال السيد خايمي غامـا بصفتـه الرئيـس المتنـاوب رئاسـة مجلـس الاتحاد الأوروبي، والرئيـس الإندونيسـي السـيد عبـد الرحمـن وحيـد، ووزيـر خارجيتـه السـيد شـهاب والمدعـي العـام لإندونيسيا. ويرحـب الاتحاد الأوروبي بالتعـاون الـذي أبدتـه السـلطات الإندونيسـية علـى أرفـع مسـتوى ويـأمل في أن يستمر.

أما الجهود التي يبذلها المدعي العام الإندونيسي بشأن التحقيق في انتـهاكات حقـوق الإنسـان في تيمـور الشـرقية،

وكذلك روح التعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بموجب مذكرة التفاهم الموقعة مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية، فتحظى بتقدير بالغ من الاتحاد الأوروبي، على أنه يجب عدم تأخير عملية التحقيق وتقديم جميع الذين اشتركوا في الفظائع التي أعقبت المشاورة الشعبية إلى المحاكمة. وفي هذا السياق يشجع الاتحاد الأوروبي أيضا السلطات القضائية الإندونيسية على مواصلة تعاونها مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جهود التعجيل "بإضفاء الصبغة التيمورية" على الإدارة الانتقالية. ومن الضروري إشراك التيموريين الشرقيين، على نحو تمثيلي واسع يشمل النساء والشباب، في صنع السياسات وفي الهيكل الإداري على مستويات أعلى خلال فترة الانتقال.

ومن المشروع، كما قال السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، أن يسعى التيموريون الشرقيون بالتدريج إلى أن تكون لهم ملكية بلدهم المستقل في المستقبل. وفي هذا السياق، نحث الإدارة الانتقالية على تحسين سياستها المتعلقة بالمعلومات والشفافية بقصد إشراك جميع قطاعات السكان في بناء دولتهم المستقلة في المستقبل حتى يمكن تفادي حدوث سوء فهم غير مرغوب فيه بين السلطة الانتقالية والسكان المحليين. ويشجع الاتحاد الأوروبي الإدارة الانتقالية على التعجيل بعملية تدريب الشرطة المدنية التيمورية الشرقية بما يضمن زيادة تدريجية في الملكية المحلية في مجال الأمن ويمكّن من تخفيض العنصر العسكري للإدارة الانتقالية.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالقرار الذي أعلنه اليوم الممثل الخاص للأمين العام بوضع معايير للإدارة الانتقالية لتحقيقها قبل نقل السلطة إلى التيموريين الشرقيين. وكما ذكرنا في مؤتمر المانحين في لشبونة، يرى الاتحاد الأوروبي أنه يتعين تحقيق أهداف معينة قبل الاستقلال، ويتعين تحديد الطريق في مجالات مثل معدل التعمير، وإنشاء الآليات التي لا غنى عنها لإدارة دولة حديثة وديمقراطية، وتطوير العملية السياسية وضمان أمن الحدود.

وبالنظر إلى الحاجة إلى انتقال سريع، نرى أنه من المناسب أيضا تحديد تاريخ مؤقت، في وقت مناسب، وبعد إجراء المشاورات مع الأطراف المعنية، لاستقلال تيمور الشرقية. وعليه فإننا نؤيد بالكامل الفترة الارشادية التي أعلنها هنا اليوم السيد سيرجيو فييرا دي ميللو.

وتوجد الآن حالة أكثر استقرارا في تيمور الشرقية. والظروف مهيأة للتيموريين الشرقيين بمتابعة عملية مصالحة وطنية قوية وحقيقية من شأنها أن تعزز تعمير تيمور الشرقية. ومن الحيوي أيضا أن يواصل المجتمع الدولي إظهار التزامه بدعم انتعاش تيمور الشرقية وتنميتها. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن الفترة الانتقالية تدخل مرحلة حاسمة. ويجب أن تؤدي بعثة الأمم المتحدة والتيموريون الشرقيون معا دورا حاسما في تطوير دولة ديمقراطية جديدة يكون حكم القانون فيها أحد أسسها الرئيسية، وكذلك في إيجاد دولة مستقلة تندمج كلية في منطقتها وتعيش في سلام مع جميع جيرانها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل إندونيسيا. وأدعوه إلى أخذ مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ثايب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي، في البداية، أن يقدم إليكم تهانيه، يا سيدي، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. ولنا كل الثقة في أن القضايا المعروضة على المجلس سوف تنجز، تحت إرشادكم الحكيم والقدير، بنجاح. واسمحوا لي أيضا أن أقدم التهاني إلى سلفكم، السفير وانغ ينغفان، الممثل الدائم للصين على قيادته الماهرة لأنشطة المجلس في الشهر الماضي.

ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد سيرجيو فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية الشاملة فيما يتعلق بالتطورات في الميدان. ودعوني أيضا أن أعرب، في هذه المناسبة، عن ارتياح حكومتي على ترسيخ ممارسة مرضية للتعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من أجل المصلحة المشتركة لتنمية تيمور الشرقية.

وكما أومأ إليه المتكلمون السابقون، يشعر وفد بلدي بخيبة أمل إزاء الواقعة الأخيرة في مخيم اللاجئين في نويلباكي والتي أدت إلى قرار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوقف أنشطتها في ثلاثة مخيمات للاجئين. بيد أننا يجب أن نعترف بأنه تم احتواء هذه الواقعة وأنه لم تقع إصابات لأي من موظفي الأمم المتحدة. وبالنسبة لإندونيسيا فإن مثل هذه الحوادث مربكة بقدر أكبر، وبالأخص نظرا إلى أن جوا من الهدوء كان يسود قبل الأحداث السيئة التي يبدو أنها تقع عشية كل اجتماع يعقده المجلس للنظر في التطورات في الميدان.

وقد أعربت حكومتي، مرارا وتكرارا، عن التزامها القوي باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الأمن ومنع تكرار وقوع مثل هذه الحوادث. ونحن نشارك الآخرين رأيهم في أنه لا يمكن التغاضي عن التهديدات بأعمال العنف تحت أية ظروف، ولكننا يجب ألا ننسى أن مشكلة اللاجئين معقدة ومتشابكة ومتعددة الأبعاد. ودعونا أيضا لا نتجاهل أن وجود شعور بالإحباط لدى اللاجئين يزداد حدة لكونهم ما زالوا ينتظرون عودتهم إلى تيمور الشرقية. وبالرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة الإندونيسية، والسلطات الحكومية المؤقتة في شرقي نوسا تنغارا، ومفوضية اللاجئين وغيرها من منظمات الإغاثة الإنسانية ذات الصلة، فإن السرعة التي توفر بها المساعدات التي تمس الحاجة إليها والتقدم المحرز في توفيرها لم يلبيا توقعات اللاجئين، وكان لها بذلك أثر إحباطي عليهم. ومن المفهوم أن قلقهم العميق – ولا سيما إزاء فرص العمل، ونقص الأغذية، والافتقار إلى الضروريات الأساسية الأخرى – يقدم صورة معتمة لما يخبئه المستقبل لهم في تيمور الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الأمطار الغزيرة والفيضانات في شرق نوسا تنغارا في أيار/مايو ٢٠٠٠ على تفاقم أحوال اللاجئين. ونتيجة لذلك، فقدت أرواح كثيرة، مع حدوث أضرار شاسعة في الهياكل الأساسية للإقليم.

وأمام هذه الحالة الطارئة، اتخذت الحكومة الإندونيسية إجراء سريعا بأن أعلنت حالة الطوارئ في المنطقة، بينما أنشأت الحكومة الإقليمية المحلية فرقة عمل. وكانت الجهود المتضافرة من الحكومة الإندونيسية مع المساعدة التي قدمتها وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة هي التي نجحت في تخفيف المشاق التي تعرض لها اللاجئون بسبب الفيضانات.

ولا يوجد حل سهل لهذه المشكلة. ولطالما طالبت الحكومة الإندونيسية والحكومة المحلية لنيوسا تنغارا الشرقية بعودة لاجئي تيمور الشرقية. وباعتبار نيوسا تنغارا الشرقية أشد مقاطعات إندونيسيا تخلفا، فقد وجدت العبء الاقتصادي الزائد عبئا لا يطاق بالنسبة لها. ومططت مواردها الهزيلة إلى آخر حد. وصاحب هذا الوضع أن عدد اللاجئين أصبح مساويا، إن لم يزد، لعدد السكان المحليين الإندونيسيين، مما لا يشكل بيئة نموذجية للأمن والوئام.

ونحن نسلّم بالدور الذي تؤديه المنظمات المحلية غير الحكومية مع سائر المنظمات الدولية غير الحكومية التي كثيرا ما تضطلع بمهام شاقة، في سبيل تقديم تشكيلة من الخدمات للاجئين، تشمل الخدمات الأساسية والمكملات الغذائية والدعوة والمشورة وتلبية احتياجات النساء والأطفال. ولا يغيب عن بالنا أيضا إسهام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التعامل مع قضية اللاجئين، وفي هذا

السياق نود أن نؤكد على أهمية استئنافها الكامل لأنشطتها. ولذا ففي هذا المنعطف الحرج يرجى أن يقبل المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة للاجئين الذين يرغبون في البقاء في إندونيسيا، وبذا يسهم في حل هذه المشكلة المعقّدة.

وتظل إندونيسيا على تمسكها بالتزامها إزاء الشعب التيموري الشرقي وهو في مساره نحو إقامة مجتمع سلام وديمقراطية ومصالحة، ونحو تنمية مزدهرة ومستدامة. وتتطلع إندونيسيا إلى عهد جديد وإلى وضع الأسس لعلاقات ثنائية بين البلدين.

ومن الملائم في هذا الصدد أن نشير إلى التعاون الوثيق بين حكومة إندونيسيا والإدارة الانتقالية في معالجة مختلف القضايا التي تنبع من نقل السلطة في تيمور الشرقية من إندونيسيا إلى الأمم المتحدة. وتشمل هذه القضايا مسائل الحدود والممتلكات وطلبة تيمور الشرقية في مؤسسات التعليم العالي الإندونيسية والتيموريين الشرقيين الذين كانوا في الخدمة المدنية الإندونيسية، والمحفوظات والآثار الثقافية. وتتوقف قدرتنا على الإسهام في تنمية تيمور الشرقية على القيود على الموارد. بيد أننا نستطيع اعتماد سياسات والاضطلاع بمبادرات تساعد في تنمية تيمور الشرقية. وسوف تبذل حكومة إندونيسيا قصارى جهدها للتوصل إلى ترتيبات بشأن القضايا الناشئة عن نقل السلطة تكون هي الأفضل بالنسبة لتيمور الشرقية، شريطة توافقها مع القوانين والنظم الإندونيسية.

ولا شك في أن الطريق أمامنا مفعم بالعقبات والتحديات، وبعضها أثير في هذه المناقشة. غير أن إندونيسيا مصممة على الوفاء بالتزامها الثابت. كما أننا مصممون على تقديم الدعم لرفاه شعب تيمور الشرقية، ويشمل ذلك تلبية الاحتياجات الملحّة للتشجيع على المصالحة الحقيقية بين التيموريين الشرقيين مهما اختلفت مذاهبهم السياسية. ولذا فمن المحتم – بل ومن الشروط الأساسية – أن تستهل الأمم المتحدة هذا المسعى على سبيل الأولوية، إذا أريد أن تصبح تيمور الشرقية دولة باقية وديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إندونيسيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلى شخصي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل البرازيل. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيادة الرئيس، على تنظيمكم لهذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو على بيانه المستكمل عن الحالة في تيمور الشرقية، وأطلب إليكم، سيادة الرئيس، أن تنقلوا تقدير الحكومة البرازيلية للجهود التي يضطلع بها السيد فييرا دي ميللو وفريقه في تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وجميعنا يعلم أن للإدارة الانتقالية ملامح مبتكرة تماما بوصفها عملية حفظ سلام متعددة الأبعاد. ويجعلها نطاق ولايتها لا يمكن أن تقارن إلا بالمبادرات التي تشمل كل جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استعادة السلام والأمن. وقد شدد بعض المحللين على أن تيمور الشرقية محك للأمم المتحدة إلى حد أن المنظمة أصبحت تواجه التحدي المركّب المتمثل في بناء دولة جديدة.

ويضيف ما حدث في أيلول/سبتمبر الماضي من دمار وعنف، إلى تعقيدات الوضع. فالمحنة التي يمر بها كل السكان واجتياح الأراضي سقطة ينبغي أن نستجمع ضدها فعالية جهودنا وإصرارنا. ولقد برزت تيمور الشرقية إلى مقدمة اهتمامات الأمم المتحدة، ومن مصلحتنا أن نحول هذا المحك إلى قصة نجاح.

وقد تم بالفعل اتخاذ الخطوات الأولى، وإن كان الكثير يبقى أمامنا عمله. فنجحت الإدارة الانتقالية في وقف

العنف السياسي، وبدأ جنين دولة المستقبل ينمو. ولكن لا يمكن إغفال علامات نفاد الصبر والإحباط. فرغم الجوانب الإيجابية يبدو للتيموري العادي أن التغييرات لم تكن على مستوى التطلعات.

واسمحوا لي أن أبرز أربعة مجالات فيها مشاكل وينبغي معالجتها على سبيل الأولوية، وتلك هي الاقتصاد والعمالة، والتعليم والتدريب، والأمن، والمشاركة السياسية.

ففي مجال الاقتصاد والعمالة، يتمثل التحدي الرئيسي في الانتقال من الإغاثة والتعمير والإصلاح إلى التنمية الطويلة الأجل. وقد بدأت الوكالات الدولية في التركيز على التنمية الطويلة الأجل وعلى إيجاد الوظائف، فذلك أمر ضروري لإدماج تيمور الشرقية في الاقتصاد العالمي. ومن المهم إيجاد بيئة تمكين لمؤسسات الأعمال والمساعدة في تنمية القطاعات التي تبشر بالخير للاستدامة، كصادرات البن، والأغذية البحرية، على سبيل المثال لا الحصر.

ومما نرحب به كثيرا اشتراك الإدارة الانتقالية والقيادة التيمورية في مفاوضات مع استراليا لتحديد معاهدة جديدة لرأب الصدع في تيمور، تتيح استفادة القطر الجديد من استغلال حقول النفط والغاز الكامنة في قاع البحر في تيمور.

والهدف من إنشاء اقتصاد سوق عصري ومؤسسات حكومية تتسم بالكفاءة يقودنا إلى مجال الاهتمام الثاني وهو: التعليم والتدريب. فبذل الجهود المتجددة ضروري للقضاء على الأمية وتوفير التعليم الأساسي وتدريب القوى العاملة وإعداد شعب تيمور لتوجيه دفة القطاعين الخاص والعام.

والمجال الثالث هو الأمن بمعناه الأوسع. فليس العنف السياسي وحده هو الذي ينبغي وقفه، ولكن أيضا عنف الجريمة المنظمة. ولو اقترن النمو الاقتصادي المستدام بزيادة معدلات العمالة وتوفير الخدمات العامة الأساسية لا بد وأن يتلاشى الاضطراب الاجتماعي والقلاقل العامة. وفضلا عن ذلك، سيحتاج استقلال تيمور الشرقية إلى مؤسسات قادرة على التمسك بالنظام والقانون وتسوية الخلافات التي قد تنشأ عن العلاقات الاجتماعية.

ولا ينشأ المواطن التمسك بالقانون بموجب مرسوم. فظهور هؤلاء المواطنين يستند بقدر كبير إلى استيعاب أن الانتصاف القضائي متوفر وأن كل الناس متساوون أمام القانون.

والمجال الرابع هو المشاركة السياسية. فيجب أن نغرس في كل التيموريين الحماس لأخذ مصائرهم في أيديهم. وفي هذا السياق فإن المجلس الوطني الاستشاري يؤدي دورا رئيسيا في عملية اتخاذ القرارات برعاية الإدارة الانتقالية. كذلك فمشاركة التيموريين الشرقيين في الإدارة أمر هام ويجب أن يتزايد.

وإلى جانب "تيمرة" إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، تتضمن المشاركة أيضا إقامة نظام للصكوك والأرصدة، نظام يكفل المساءلة والشفافية في كل المسائل المتعلقة بالشؤون العامة ويضع الأساس لدولة ديمقراطية فاعلة.

وتعبيرا عن تضامن المجتمع البرازيلي مع قضية تيمور الشرقية، قامت البرازيل، في أثناء فترة عضويتها غير الدائمة في هذا المجلس، بدور نشط في إعادة إدراج بند تيمور الشرقية في جدول أعمال المجلس الذي يُنظر فيه حاليا وفي إجراءات المتابعة التي أدت إلى إجراء الاستفتاء واختيارها الاستقلال.

ويظهر ذلك التضامن ذاته في مشاركتنا في القوة الدولية في تيمور الشرقية وفي وجودنا في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وكان من دواعي الفخر لنا نحن في البرازيل أن نستقبل اكسانانا غوسماو وأعضاء آخرين في

المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، الذين توجهوا إلى البرازيل لبحث إمكانية إنشاء آلية للتعاون.

وبالرغم من القيود المفروضة على ميزانيتنا، تلتزم البرازيل بتقديم الدعم بطريقة ملموسة لتطوير تيمور الشرقية. وأنشأت البرازيل في أيار/مايو الماضي مكتبا تمثيليا في ديلي القصد منه أن يرسي أسس التعاون الثنائي. والوكالة البرازيلية للتعاون بصدد إيفاد بعثة إلى تيمور الشرقية بغية البدء في تنفيذ مشاريع في مجالات التعليم وبناء القدرات والصحة العامة. وبالنسبة إلى بلد نام كالبرازيل، تمثل تلك المبادرات جهدا كبيرا ينبغي فهمه في سياق العلاقات الثقافية والتاريخية التي توحد بين الشعبين البرازيلي والتيموري.

تتجاوز عملية تعمير تيمور الشرقية إمكانات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويتطلب مستقبل دولة تيمور الشرقية المستقلة تعاونا دوليا لتوطيد حكم القانون ونظامها الاقتصادي الأولي. ونعلم أن تعبئة الاهتمام والموارد أصعب بكثير عندما تصبح قضية معينة خارج نطاق حلقة الضوء. بيد أنه يتحتم المحافظة على زخم هذا التعاون.

وفي هذا الصدد، من الأهمية مواصلة تخطي القيود البيروقراطية كي يتسنى تسديد دفعات الأموال عن طريق الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ومن الأهمية أيضا تقديم الموارد المالية في حينها التي جرى التعهد بها في مؤتمر المانحين الذي عُقد في طوكيو في العام الماضي ومؤتمر المانحين الذي عُقد في لشبونة في الأسبوع الماضي.

وفي تيمور الشرقية استهلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ممارسة لم يسبق لها مثيل في النظرية والممارسة السياسيتين. نحن نستمع إلى شهود مولد دولة المفروض أنها تجسد القيم العالمية التي يجيء إعلانها إلى حد كبير بصفتها منتجا للمفاوضات المتعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة. بيد أن نجاح هذه الممارسة يستند إلى إعطاء معنى ملموس للمبادئ النبيلة المتضمنة في الوثائق الدولية. وبعبارة أخرى، لن يكون لتلك المبادئ معنى في تيمور الشرقية إلا إذا دُعمت بتحسين الحقائق يوميا على أرض الواقع، على صعيد المجتمعات الشعبية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستوارت (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أثني على قرارك يا سعادة الرئيس بعقد هذه الجلسة المفتوحة في المجلس، التي تهيئ لغير أعضاء المجلس الفرصة للمشاركة في مناقشة بشأن مسألة توليها حكومتي أهمية خاصة.

وأعرب عن الشكر عن طريقكم يا سيدي للسيد فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، لإفادته الإعلامية الشاملة التي قدمها في المجلس عن العمل المتواصل الذي تقوم به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

تؤيد استراليا بقوة الدور الذي تقوم به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لتوجيه تيمور الشرقية خلال عملية الانتقال. لقد أحرزت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى الآن تقدما جديرا بالثناء فيما يتصل بتطوير إدارة انتقالية وإرساء أسس تيمور شرقية مستقلة. وقامت بذلك في مواجهة تحديات كبيرة وبموارد محدودة. ونثني على قيادة السيد فييرا دي ميللو، ونشيد بجهود والتزام جميع موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، الدوليين منهم والتيموريين الشرقيين، على حد سواء.

وكي تحرز العملية الانتقالية النجاح على الأجل الطويل يتعين على شعب تيمور الشرقية أن يقوم بدور نشط وبناء في الحكم في مرحلة مبكرة. وترحب استراليا بالخطوات التي اتخذتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور

الشرقية لتعزيز زيادة مشاركة التيموريين الشرقيين في عملية اتخاذ القرارات، بطرق منها توسيع المجلس الاستشاري الوطني.

ونشجع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على مواصلة العمل بشأن وضع استراتيجيات من شأنها أن تيسر مشاركة التيموريين الشرقيين بصورة فعالة في مرحلة الانتقال وحتى الاستقلال. ونرحب بالسرد الذي قدمه السيد فييرا دي ميللو بشأن زيادة التفكير داخل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وفي المناقشة مع ممثلي تيمور الشرقية بشأن طريقة تحقيق ذلك.

ويتطلب نجاح المرحلة الانتقالية نحو الاستقلال في تيمور الشرقية التخطيط بعناية وبفعالية. ومن ثم فإننا نعلق أهمية كبيرة على تطوير استراتيجية خروج مدروسة من أجل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ومن بين عناصر أخرى، ينبغي أن ترسي تلك الاستراتيجية مجموعة من العلامات الواقعية التي تعكس الأوضاع الأساسية المطلوبة كي تعمل تيمور الشرقية بفعالية بصفتها دولة مستقلة. وينبغي لاستراتيجية الخروج أن تتضمن علامات أساسية تتألف من عناصر يعزز بعضها بعضا من مواصلة الجهود لزيادة مشاركة التيموريين الشرقيين في عملية الانتقال.

ونعتبر أنه لا ينبغي لاستراتيجية كهذه أن تكون مفصلة بحيث تضع حدودا عالية غير واقعية لما يمكن تحقيقه، بل ينبغي أن تكون محددة بقدر كاف لتقديم قدر من التركيز من أجل مسار الاستقلال وأساسا ملائما لقياس تقدم وفعالية جهود التعمير الجارية حاليا.

وتعد تهيئة بيئة أمن مستقرة علامة رئيسية وعنصرا ضروريا لتطور سلس نحو الاستقلال. وبالرغم من إدخال بعض التحسينات في الأشهر الستة الماضية، ما تزال مشاكل تتصل بالأمن قائمة. وتشعر استراليا بقلق بالغ إزاء عمليتي الهجوم التي قامت بها الميليشيا على قوات عمليات حفظ السلام التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عبر الحدود مع تيمور الغربية. وتبرز تلك الهجمات ضرورة القيام بالمزيد من الأعمال لنزع سلاح الميليشيا وكبح أنشطتها في تيمور الغربية فضلا عن ضرورة بقاء عملية حفظ السلام على حذر، لا سيما في مناطق الحدود.

وتشعر استراليا أيضا بالقلق المتواصل إزاء حالة اللاجئين في تيمور الغربية، وبخاصة إزاء أحداث الأمن التي وقعت مؤخرا والتي أدت إلى وقف أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ونحث السلطات الإندونيسية على تعزيز الجهود للتعجيل بإعادة توطين الميليشيات وإعادتها إلى الوطن بما في ذلك الميليشيات المنفصلة من اللاجئين، وضمان إتاحة إمكانية وصول الوكالات الدولية دون عوائق إلى اللاجئين لتقرير ما يفضلونه والإشراف على الإعادة للوطن، والقيام، مع المجتمع الدولي، بتخطيط إعادة التوطين الدائم لمن لا يرغبون في العودة.

وبالرغم من تلك الشواغل، حدث تحسن في حالة الأمن، وبصورة ملحوظة في الجزء الشرقي من تيمور الشرقية، وهو يوفر أساسا صحيحا يمكن الاستناد إليه للبدء في تقليص حجم عملية حفظ السلام في الأشهر القادمة. وتؤيد استراليا قرار إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالبدء في عملية متدرجة ومطردة لتخفيض قواتها في القطاع الشرقي.

أما فيما يتصل باحتياجات الأمن لتيمور الشرقية في المستقبل، ما زلنا ملتزمين بالمشاركة بالكامل مع جميع العناصر الرئيسية في هذه المسألة الهامة، ونحن نرحب في هذا الصدد بالدراسة المستقلة التي أذنت بإعدادها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عن مستقبل احتياجات وخيارات الأمن في تيمور الشرقية.

وسوف يعتمد التشغيل المستمر والفعال لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى حد كبير على قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم الموارد المطلوبة لتنفيذ كافة جوانب ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونحن نشجع الأمم المتحدة على مواصلة جهودها لتوحيد إجراءات التوظيف والتعيين والاعتماد بغية التغلب على حالات التأخير في تنفيذ أنشطة التنمية ذات الحيوية.

واستراليا، كجار قريب، شريك ملتزم على الأجل الطويل بتعمير وتطوير تيمور الشرقية. ولقد تعهدت الحكومة الاسترالية بالتزام مالي كبير لتيمور الشرقية في السنة الماضية وفي هذه السنة. وسوف تبلغ مساعدتنا المالية في السنة المالية التي تنتهي بنهاية هذا الشهر ما يزيد عن ٨١ مليون دولار (استرالي) من خلال برنامج المعونة الاسترالي.

وبصدد التسليم باحتياجات التنمية المستمرة لتيمور الشرقية، أعلنت الحكومة الاسترالية في أيار/مايو التزامها بدفع مبلغ ١٥٠ مليون دولار (استرالي) في السنوات الأربع بداية من هذا الشهر تموز/يوليه وحتى ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وسوف يوفر هذا الالتزام على سنوات متعددة لتيمور الشرقية يقينا أكبر لتخطيط الميزانية على الأجل المتوسط.

وفي هذا السياق، كانت نتائج مؤتمر لشبونة للمانحين مشجعة للغاية، ولا سيما الدعم القوي للغاية لزيادة العمل من أجل إنشاء إطار موازنة متكامل لتيمور الشرقية ينسق التكاليف المتكررة ومدخلات رأس المال فضلا عن الإيرادات والمساهمات من المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين.

وبينما كانت هناك بداية طيبة لتحديد مصادر دخل محلي، لا تزال هناك حاجة إلى مواصلة هذا المسعى بشكل أكثر نشاطا في الأشهر القليلة القادمة. وأثناء ذلك، من المهم أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة، ليس فقط لجهود التعمير وإنما أيضا للنفقات الدورية المتكررة لإدارة تيمور الشرقية حتى يمكنها الاحتفاظ بالخدمات الأساسية سارية في مختلف المجالات مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية الأساسية.

لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في تيمور الشرقية. وأي انتقال ناجح إلى الاستقلال يعتمد إلى حد كبير على استمرار دعم المجتمع الدولي. وقرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) اعترف بأنه حتى تفي إدارة الأمم المتحدة بولايتها فإنها ستحتاج إلى الاعتماد على خبرات وقدرات الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. واستراليا تحث المجتمع الدولي على مواصلة مشاركته في تحقيق التقدم، وعلى الوفاء بالتعهدات التي قُطعت في مؤتمر طوكيو، لإكمال التقدم الذي أحرز الأسبوع الماضي في لشبونة وللنظر في تقديم مساهمات للدعم المالي والنوعي الدوري المتكرر الطويل الأجل لاحتياجات الإدارة إذا ما كان لها أن تقدم خدماتها وتدعم انتقال تيمور الشرقية السلس الوقتي إلى الاستقلال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو الممثل الدائم لجمهورية كوريا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لمبادرتكم لعقد مناقشة مفتوحة للسماح للبلدان المعنية من غير أعضاء مجلس الأمن بالإعراب عن وجهة نظرها بشأن الحالة في تيمور الشرقية.

وأود أيضا أن أشارك المتكلمين السابقين في شكر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو لإحاطته الإعلامية.

منذ ١٣ شهرا فقط، وبإبرام اتفاق ٥ أيار/مايو، بدأت تطلعات شعب تيمور الشرقية تتحقق. بالفعل، كانت

هناك شكوك عديدة، وتضحيات لم يسبق لها مثيل ومآس غير متوقعة على الطريق. إلا أن الوضع الأمني الشامل في تيمور الشرقية مستقر الآن، وبناء الأمة، بما في ذلك التعمير والتنمية على طريق التنفيذ.

وفي هذا الشأن، ما من أحد يستحق أن ينسب الفضل إليه في تحقيق ذلك بأكبر مما يستحق أبناء تيمور الشرقية، الذين أبدوا إرادهم القوية للتغلب على المشاق الصعبة في كفاحهم من أجل الاستقلال. وقد قام الأمين العام أيضا بدور حاسم في هذا المسعى التاريخي بمبادرته القوية الوقتية. وبالتأكيد، بدون تعاون الحكومة الإندونيسية مع الأمم المتحدة ومساهمات المجتمع الدولي السخية في الصناديق وبالأفراد ما كان لهذا التقدم أن يكون ممكنا.

ومع أنني أوافق على تقييم كثيرين بأن عمل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية كان ناجحا، فإنه لا تزال هناك تحديات تواجهنا. واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأعلق على مهام قليلة يعتقد وفد بلدي أن لها أهمية أولية. أولا، ينبغي أن نضع التنمية الاقتصادية والعمالة على قمة جدول أعمالنا. نحن لا يمكن أن ننكر صعوبة تنفيذ مشاريع تعمير بموارد محدودة في بلد له بنية تحتية أساسية صغيرة ومحدودة للغاية، ولكننا لا نزال بحاجة إلى محاولة جعل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي حقيقة واقعة. ومع أن بعض التقدم قد أحرز، فإنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للإسراع بصرف موارد الصندوق الاستئماني للبنك الدولي.

وثانيا، أعتقد أنه يجب أن تكون هناك مشاركة أكبر من أبناء تيمور الشرقية في عملية صنع القرارات فيما يتعلق بمشاريع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومشاريع البنك الدولي. وبدون إحساس بالملكية، حتى أحسن البرامج تصميما لن يكون قابلا للاستدامة.

ثالثا، فيما يتعلق بإشارة السيد فييرا دي ميللو إلى المعايير الأساسية، فإن تلك المعايير الطويلة الأجل لمشروع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من أجل بناء الدولة في تيمور الشرقية ينبغي أن تُقترح بأسرع وقت ممكن، بعد التشاور مع شعب تيمور الشرقية.

رابعا، إدارة الأمم المتحدة يجب أن تتخذ خطوات أكثر حسما وتنفذ عودة اللاجئين وتكفل سلامة عودهم. وهذا هام بشكل خاص في ضوء الإصابات الكبيرة التي وقعت بين لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية خلال الفيضانات الأخيرة.

أخيرا، إسهامات المجتمع الدولي ينبغي أن تستمر إذا ما كان لحلم بلد قوي مستقل جديد أن يتحقق. ومن المحتم بشكل خاص أن تفي الدول المساهمة بتعهداها؛ في هذا الشأن، ونرحب بنتائج اجتماع المانحين في لشبونة.

لقد شاركت جمهورية كوريا بشكل نشط في جهود المجتمع الدولي لمساعدة تيمور الشرقية، بإرسالها أكثر من ٤٠٠ فرد من حفظة السلم وغيرهم من الأفراد. وحكومة بلدي وفرت أيضا ٢٥٠ ٠٠٠ دولار مساعدة إنسانية و ٤٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني التابع للإدارة، وسنسهم بـ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار لتدريب أبناء تيمور الشرقية، بالتشاور الوثيق مع الإدارة، للعامين القادمين، ابتداء من عام ٢٠٠١. وجمهورية كوريا لا تزال ملتزمة بدعم أهداف الأمم المتحدة الهامة في تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو الممثل الدائم لنيوزيلندا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باوليز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): سأحاول أن أكون مختصرا لتأخر الوقت.

اسمحوا لي بأن أعرب، عن طريقكم، سيدي الرئيس، عن تقديري للسيد فييرا دي ميللو للإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها اليوم، وأن أشكركم حقا، سيدي الرئيس، للفرصة التي أتحتموها للدول غير الأعضاء في المجلس المشاركة في اجتماع عام للمجلس تحت رئاستكم بشأن هذه المسألة الهامة.

إن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أحرزت تقدما بالغ الأهمية في الجانبين الأمني والإنساني من مهمتها منذ إنشائها. ومع هذا فإننا يجب أن نعرب عن قلقنا بشأن التسللات التي قامت بها مؤخرا ميليشيات والاعتداءات التي ارتكبتها ضد صانعي السلام التابعين للأمم المتحدة، ومن بينها إصابة استرالي من حفظة السلام. إن لنيوزيلندا الآن أكثر من ٦٠٠ فرد من قوات دفاعها يجوبون الحدود الغربية لتيمور الشرقية تحت عَلَم الأمم المتحدة، ومن ثم فإن اهتمامنا حقيقي ومباشر. ونحن نشعر بالقلق أيضا بشأن تدهور الحالة الأمنية في بعض مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية مما أدى إلى وقف المساعدة الغوثية للأمم المتحدة. ونحن نعترف بالإجراءات التي اتخذها إندونيسيا حتى الآن، ولكننا ندعو إلى بذل الحكومة الإندونيسية جهودا متجددة للسيطرة على الميليشيات في تيمور الغربية. ولذلك يوافق بلدي بقوة على التعليقات الثابتة التي أدلى بها في هذا الشأن في هذا الاجتماع أعضاء عديدون في المجلس.

إن حكومة بلدي ترحب ترحيبا كبيرا باقتراح الإدارة والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية بتشكيل حكومة مشتركة في تيمور الشرقية، الذي طرح في اجتماع المانحين البالغ النجاح في لشبونة في الأسبوع الماضي. وهو يمثل خطوة هامة نحو مشاركة أكبر يقوم بها أبناء تيمور الشرقية في الحكم وفي المسؤولية السياسية المشتركة. ونحن نود أن نشجع الإدارة وشعب تيمور الشرقية على وضع المزيد من الأطر الدستورية والسياسية الضرورية لإعداد تيمور الشرقية للاستقلال التام. وهذه العملية يجب أن تكون خالصة لأبناء تيمور الشرقية ومدفوعة بأبناء تيمور الشرقية، لكن من الواضح أنها تتطلب أيضا مدخلا نشطا من جانب الإدارة، بالاعتماد على أفضل مشورة دستورية متاحة وممكنة. وسيكون كلا هذين الوجهين ذا أهمية حيوية بالنسبة للمهمة الفريدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تحضير إقليم تيمور الشرقية للاستقلال.

تلك هي النقاط الرئيسية التي أرغب في ذكرها اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لآخر المتكلمين المدرجين على قائمتي وهو الممثل الدائم للنرويج. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين اللذين سبقاني في الإشادة بك يا سيدي الرئيس لإتاحتك الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة أمام غير الأعضاء في المجلس. وأود أن أشكر السيد فييرا دي ميللو على عرضه الشيِّق.

ومن دواعي سرور حكومة النرويج أن تلاحظ التطورات الإيجابية للغاية التي جرت في تيمور الشرقية منذ إنشاء إدارة مؤقتة تحت قيادة الأمم المتحدة منذ أقل من عام واحد. وقد أحرز في الشهور الأخيرة تقدم ملحوظ في إقرار أساس تستند إليه إدارة مركزية جديدة، وفي بناء القطاعات الاجتماعية، وفي تدريب موظفي الخدمة المدنية، وفي إعادة بناء الهياكل الأساسية. بيد أن التحديات هائلة.

سوف تخرج تيمور الشرقية إلى الوجود بوصفها بلدا مستقلا في غضون سنوات قليلة. ولكنها ستنوء بعب ثقيل من احتياجات التنمية. وتتمتع قيادة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بثقتنا وتأييدنا لها في إرساء الدعائم اللازمة لقيام دولة ديمقراطية جديدة تنعم بالرخاء.

وندرك المصاعب التي تكتنف ذلك ونسلم بضرورة التخطيط والتنسيق على الوجه اللائق. كما نشارك سكان تيمور الشرقية ما يساورهم من الإحباط من جراء عملية ينتابها البطء في بعض الأحيان. ويتعين على جميع الأطراف المعنية في هذه الظروف أن يركزوا على سرعة تنفيذ البرامج التي تيسر إنعاش الاقتصاد على وجه السرعة وتوجد نشاطا أمام العمالة، بحيث يتسنى لسكان تيمور الشرقية المشاركة بشكل مباشر في إنعاش بلدهم.

ولا يجب أن يغيب عن بالنا أبدا الهدف الأساسي المتمثل في أن يصبح سكان تيمور الشرقية أنفسهم في خلال فترة وجيزة من الوقت قادرين على حكم بلدهم وتصدر الإدارة الخاصة بهم. وتحث النرويج الأمم المتحدة على بذل قصارى جهدها من أجل زيادة مشاركة أهل تيمور الشرقية في بناء دولتهم الجديدة. ونرى أن هناك مجالا لزيادة درجة التركيز والكفاءة في نقل الاختصاصات، والاستثمار في الموارد البشرية، وتدريب الأفراد على العمل في القطاع العام حتى عما هي عليه. ونود أن نطلب من جديد، كما ذكرنا في اجتماع الجهات المانحة الأسبوع الماضي في لشبونة، بذل قصارى الجهود الممكنة فيما يتعلق بهذه العملية.

ومن الأهمية بمكان تنسيق المعونة المقدمة لدعم التعمير والتنمية في تيمور الشرقية. ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة في هذا السياق التعاون القائم بين مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي على الاشتراك في إنشاء الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية. وينطوي تنسيق المعونة أيضا على قيامنا نحن المانحين بتصميم المشاريع والبرامج الخاصة بكل منا على نحو فعال بحيث تلبي أولويات أهل تيمور الشرقية، وتخلو من التداخل ولا تترك أي فجوات. ولا يمكن أن تكون المشاريع مستدامة إلا إذا كانت متمشية مع موارد تيمور الشرقية المستقلة في المستقبل.

وقد كان التقدم المحرز في تنفيذ القرارات المتخذة في اجتماع طوكيو للمانحين في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي متفاوتا وفي بعض الحالات أبطأ مما ينبغي. ونحث مجتمع المانحين على كفالة أن تترجم التعهدات والالتزامات التي يأخذون أنفسهم بها إلى مدفوعات. وفي الوقت ذاته، نحث إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمنظمات الدولية على استعراض إجراءاتها التشغيلية بغية الإسراع بتنفيذ البرامج في الميدان.

وقد كان دعم النرويج قويا لتيمور الشرقية قبل نشوب أزمة ١٩٩٩ بزمن طويل. فقد دعمت حكومتي حق أهل تيمور الشرقية في تقرير المصير وساعدت في الجهود الإنسانية المبذولة لتوفير الغوث عقب الدمار الذي تخلف في آثار الخريف الماضي. ولا تزال النرويج ثابتة على التزامها بمواصلة تقديم المساعدة في تعمير تيمور الشرقية وتنميتها. وسنواصل تقديم المساعدة الإنسانية والتصدي للاحتياجات العاجلة. وفي الوقت ذاته، تعالج النرويج بصفة متزايدة احتياجات إعادة البناء والتنمية الأطول أجلا من خلال تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني التابع للبنك الدولي والصندوق الاستئماني التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، ومن خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

ويمثل التصدي لاحتياجات تيمور الشرقية الأمنية في المستقبل مسألة على قدر خاص من التعقيد والأهمية. وهي من الشواغل المشروعة لجميع الدول ذات السيادة. ونود أن نرى مجلس الأمن يتناول هذه الأمور بأسرع ما يمكن لتمهيد الأرض بشكل جيد من أجل إقامة آليات الأمن اللائقة قبل الاستقلال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تأخر الوقت، ولكني أرى أن نتيح للممثل الخاص، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو،

الفرصة للرد على الأسئلة الكثيرة التي وجهت إليه. وأعطي له الكلمة.

السيد فييرا دي ميللو (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن امتناني لدعمكم يا سيدي الرئيس وللدعم الذي أعرب عنه جميع المتكلمين لجهودنا التي نبذلها في تيمور. فهذا مصدر تشجيع كبير لنا جميعا.

وأذنوا لي، بادئ ذي بدء، في أن أعرب عن ارتياحي وارتياح العاملين معي إزاء التأييد الإجماعي الذي لقيه ما اضطلعنا به من مبادرات في الأسابيع الأخيرة لتوسيع مشاركة الزعماء التيموريين وتعميقها في الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية إلى أن يحين أوان الاستقلال.

وكما أشار الرئيس، سأقتصر الآن في ملاحظاتي على الإجابة عن الأسئلة التي وجهت إليَّ. وقد دونت مذكرات دقيقة للغاية بكل التعليقات والاقتراحات والتوصيات والمشورة التي أسديت إلينا في غضون هذه المناقشة. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أننا سنأخذها تماما بعين الاعتبار.

ودعني أبدأ بالسؤال المتعلق بتخفيض حجم القوة العسكرية التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأعني بصفة خاصة البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الولايات المتحدة وهولندا وكندا، فضلا عن البيان الذي أدلى به الرئيس.

لقد سألني ممثل الولايات المتحدة عما إذا كانت لدينا خطة، وعن الوقت الذي سيبدأ فيه التخفيض. نعم لدينا خطة، وعرضناها على وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام وسنقدمها بطبيعة الحال إلى الأمين العام. ورغم أنني أود أن أؤكد على أن تلك الخطة لم يوافق عليها بعد، فإنها تنص على تخفيض قدره ٤٨٧ جنديا فيما بين الآن وشهر تشرين الأول/أكتوبر، وعلى تخفيض ١ ٠٥٠ جنديا بين الآن وشهر شباط/فبراير، و ١ ٤٠٥ جنديا بين الآن وشهر نيسان/أبريل. ويدخل في هذا التعداد الرجال والنساء. وهي خطة مؤقتة. وكما ذكرت في كلمتي، سنعكف على استعراض الحالة على فترات منتظمة. وندرك ما يطلب إلينا قرار مجلس الأمن عمله، وهو على وجه التحديد السيطرة على الحالة الأمنية بما يسمح بخفض القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

وبغض النظر عن المسائل المتعلقة بالأمن في الميدان، يلزمنا أيضا التأكد من قدرة شرطتنا المدنية على استلام مهام المحافظة على النظام العام التي يتولى الأفراد العسكريون الآن توفيرها في تيمور الشرقية.

وأود أن أوضح أيضا أننا قد حددنا بعض الاحتياجات الإضافية، ولا سيما في مجالي القدرة الهندسية على إصلاح الطرق، كما ذكرت في بياني، والقيام بأعمال الدوريات في المياه الإقليمية لتيمور الشرقية. وهذا مطلب يعنيني بدرجة كبيرة، ومن الممكن أن تكون الأرقام التي قدمتها للمجلس غير مؤكدة.

وقد أحطت علما بالبيانات التي أدلى بها الممثلان الدائمان لهولندا وكندا وسأنقل إلى الأمين العام مطالبتهما بأن يقدم زملاؤنا العسكريون إحاطة إعلامية مفصلة للمجلس قبل اتخاذ أي قرار نهائي بشأن تخفيض القوات العسكرية.

وأنتقل الآن إلى المسائل الأخرى في المجال السياسي. سألني سفير هولندا عما إذا كان الاستقلال سيأتي على أثر الانتخابات مباشرة. وكل ما أستطيعه الآن هو التخمين، ولكن الأمور كما نراها، وحين أقول "نحن" أقصد الزعماء التيموريين، ونحن أفراد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، واعتقد زملائي هنا أيضا في نيويورك، هي أن الانتخابات التي ستجرى العام القادم ستكون انتخابات

من أجل اختيار جمعية تأسيسية. وستكون لهذه الجمعية بعد انتخابها القدرة على النظر في نص مشروع لدستور وإجراء المناقشات بشأنه واعتماده. وهذا يجعلني أعتقد أن الاستقلال لن يلي الانتخابات على الفور.

وثمة مسألة أخرى أعتقد أن سفير هولندا وجهها إليَّ، فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذت أو التي يتعين اتخاذها من أجل تحسين الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين وعلى طول الحدود. فقد ذكرت في العرض الذي قدمته أن التعاون فيما بيننا وبين القوات المسلحة الإندونيسية آخذ في التحسن، بالرغم من الحوادث التي وقعت مؤخرا. وقد أخبرني الجنرال كيكي سياهناكري، وهو قائد المنطقة العسكرية التي تشمل الجزء الغربي من الجزيرة، أنه تمت مصادرة عدد كبير من الأسلحة في مخيمات اللاجئين. والرقم الذي أعطي لنا هو ٦٠٠ قطعة سلاح، كما أُبلِغنا بأنه لم يعد من الممكن تدريب الميليشيات المؤيدة للاندماج في هذه المخيمات. ونحن بالطبع نرحب بهذه التدابير، وقد تأكَّدَت من خلال مصادر أخرى. أما فيما يتعلق بالتدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها، فسأكرر ما أشار إليه بعض الممثلين هنا، وهو ما سبقت ملاحظته أيضا في مناسبات أخرى، من أنه يلزم نقل العناصر التيمورية في القوات المسلحة الإندونيسية وفي الشرطة الإندونيسية. وأعرف أن هذه العملية قد بدأت. ويلزم نقلهم من مخيمات اللاجئين بل وحتى من القطاع الغربي من الجزيرة إلى الجزر الإندونيسية الأخرى.

ويبدو أيضا من الأمور البالغة الأهمية تحديد العناصر المتطرفة التي تقوم بانتظام بأعمال العنف والتخويف الموجهة إلى اللاجئين أو إلى أفراد الوكالات الإنسانية، ونقلهم من المخيمات، ولا ينبغي أن نجد صعوبة كبيرة في هذا. وأخيرا، من الواضح أن التعجيل بإعادة توطين أولئك اللاجئين الراغبين في البقاء في إندونيسيا أو إعادة دمجهم من شأنه أن ييسر الأمور بدرجة كبيرة. وقد أشرت في بياني إلى أننا نعتزم اتخاذ عدد من الإجراءات بالاشتراك مع اكسانانا غوسماو ومع السلطات الإندونيسية من أجل تذليل العوائق القائمة في الحالة الراهنة.

(تكلم بالانكليزية)

وفيما يتعلق بعدد من الأسئلة المتعلقة بالأمن التي وجهها إليَّ السفير غرينستوك والسفير فان والصم، نعم لقد حاولنا توجيه الاهتمام إلى الاحتياجات الإنسانية لفئة الفالنتيل، ولا سيما الموجودون منهم في كانتون في أيليو، رغم المشاكل التي تعانيها الوكالات الإنسانية كما هو معروف في تقديم المساعدة للأفراد الذين يرتدون الزي العسكري والأفراد المسلحين. ونحن نحاول أن نجد حلا يتسم بسعة الأفق، وقد لاحظنا اهتمام بعض الحكومات، ولا سيما البرتغال، بتقديم المساعدة الثنائية المباشرة لهم.

وفيما يتعلق بالقوة الأمنية الجديدة، فنحن، كما أشرت، في انتظار نتيجة الدراسة التي تقوم بها كلية كنجز كولدج، وستتمخض عن توصيات، وأرجو أن تقترح خيارات مختلفة إزاء تكوين قوة الدفاع المحتملة لتيمور الشرقية في المستقبل، وحجم هذه القوة وعقيدتها. وقد أحطت علما بما ذكره السفير فان والصم عن الدور الذي تضطلع به الفالنتيل في إنشاء هذه القوة الأمنية الجديدة، وهو دور يحظى بتقديرنا. وما يلزمنا عمله بعد اتخاذ القرارات بشأن هذه القوة الأمنية المقبلة يتمثل في تحديد أفراد طائفة الفالنتيل الذين يمكن أو ينبغي إعادة تدريبهم ليصبحوا جزءا من تلك القوة ومن منهم ينبغي تسريحهم وإعادة تدريبهم على شغل مكانهم في المجتمع المدني لتيمور الشرقية. والخطة لهذا موجودة ولكن قادة الفالنتيل، كما قد يدرك الأعضاء، لا يرغبون في معالجة هذه المشكلة مجزأة ومن ثم ينتظرون اتخاذ قرار بشأن القوة الأمنية المستقبلة قبل إبداء موافقتهم

على إحالة بعض الجماعات الفرعية التابعة للفالنتيل إلى التقاعد أو تسريحها.

وختاما، سألني السفير فان والصم عما إذا كانت وصلتنا نتائج التحقيق في آخر هجوم بالقنابل على الوحدة الاسترالية في قوة حفظ السلام. والرد هو بالنفي إذ أننا لم نتلق النتيجة بعد. وأعرف أنه كان يجري استجواب المقبوض عليهم ويمكن إتاحة هذه المعلومات لإطلاع المجلس بمجرد إطلاعي عليها.

وأنتقل الآن إلى الأسئلة الأخرى التي وجهها إليَّ السفير غرينستوك، والسؤال المتعلق ببطء معدل الدفع هو من المسائل التي تشغلنا كما قلت في تقديمي. وقد أشرت في لشبونة في الأسبوع الماضي إلى أن لدينا سببين رئيسيين لهذا النمط من البطء في الدفع في الفصل الأول من العام ٢٠٠٠.

فأولا وقبل كل شيء، لم يكن لدينا قدرة حكومية على الشراء في ديلي. وهذا من الدروس التي يمكن أن نتعلمها من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأعتقد أيضا أنه يمكن تعلمها من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ويتمثل في أنه عندما يقوم مجلس الأمن بنشر جهود لبناء الإدارة ولبناء الدول، فإنه ينبغي في المراحل الأولى للعملية نشر قدرة في مجالات متعددة ليس لدينا بالضرورة في منظومة الأمم المتحدة الموارد اللازمة لها، وبصفة خاصة القيام بالشراء من أجل الحكومة بوصفها شيئا منفصلا عن بعثة حفظ السلام في حد ذاتها. وقد أصبح لدينا الآن هذه القدرة، وذلك بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

السبب الثاني هو أنه لم يكن لدينا إلى ما قبل ثلاثة أسابيع ميزانية موحدة لتيمور الشرقية. وبالتالي كان من العسير للغاية أن نتخذ قرارا بشأن الأولويات. ويمكن تصوُّر الطلبات التي كانت تمطرنا بها دوائر الإدارة الانتقالية المركزية والمحلية على اختلافها، وكلها طلبات لها ما يبررها. بيد أنه كان من المستحيل ترتيب الأولويات في غياب ميزانية موحدة، ولدينا الآن هذه الميزانية التي تم إقرارها كما يعرف الأعضاء الأسبوع الماضي في لشبونة. لذلك فإن بوسعنا الآن البدء في تنفيذ ميزانية تيمور الشرقية للسنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١، وأستطيع أن أؤكد للأعضاء أن معدل المدفوعات سيزداد بسرعة.

وأحطت علما كذلك بتعليقات السفير غرينستوك، التي سأطلع عليها زملائي هنا في الأمانة العامة، فيما يتعلق بالإنجازات القابلة للقياس، وبمنح الإدارة الانتقالية درجة أكبر من الاستقلال الذاتي في إدارة مهامها المتعلقة بالحكم.

وأنتقل الآن إلى مسألة اللاجئين. وقد سألني ممثل ناميبيا عما إذا كانت لدينا تقديرات عن عدد من لديهم الاستعداد للعودة ومن يفضلون البقاء في إندونيسيا من بين زهاء ١٢٠ ٠٠٠ من اللاجئين. ولم يتم بعد تعداد مجتمع اللاجئين الموجودين في تيمور الغربية حتى الآن. فقد جرى تعليقه، في الواقع، من جراء الحوادث التي جرت في المخيمات حول كوبانغ. لذلك فإن العدد الإجمالي البالغ ١٢٠ ٠٠٠ شخص هو مجرد تقدير. ونرى أن نصف اللاجئين في تيمور الغربية على الأقل، إن لم يكن ثلثاهم، على استعداد للعودة إذا أتيحت لهم إمكانية الاختيار بحرية وإذا توافر عدد من الشروط، التي أوجزت بعضها وأشار ممثل إندونيسيا في عرضه إلى بعضها الآخر. ولن أعدد تلك الشروط، ولكن هذا هو تقديرنا بصفة تقريبية.

وسألني ممثل ماليزيا عما إذا حقق أي تقدم بشأن الإعادة المقترحة لنقل دعاة الاندماج وعائلاتهم بعيدا عن الحدود. والجواب: لا. ليس لدينا بعد تأكيد على أن ذلك يحدث. وبالمناسبة، فإن بُعد ٢٠كم عن الحدود قد يكون مسافة غير كافية. وكما قلت، نفضل أن يعاد نقل العناصر

الأكثر تطرفا من بين القوى المؤيدة للاندماج – وخصوصا الذين كانوا قبلا أعضاء في الميليشيا – إلى مسافة آمنة بعيدا عن حدودنا، ويفضل بعيدا عن تيمور الغربية، أو مقاطعة نوسا تنغاراتيمور كما هي معروفة في باهاسا إندونيسيا.

وإذ أنتقل الآن إلى الأسئلة القليلة الأخيرة سألت ممثلة جامايكا، وهي تحظى بتأييد البرازيل، عن التدابير المتخذة لمعالجة ''الكابوس'' الذي يرهقني، وهو البطالة في تيمور الشرقية. ومن الواضح أنه فضلا عن توظيف أهالي تيمور الشرقية من قِبل المنظمات الدولية، سواء كانت حكومية دولية أو غير حكومية، ينبغي أن يوفر التوظيف للخدمة المدنية الجديدة لتيمور الشرقية – رى حوالي ١٠ آلاف موظف جديد في الخدمة المدنية في السنة المالية القادمة – العمالة. ولكن من الواضح أنه ينبغي لنا ألا نتطلع إلى القطاع العام لحل مشاكل البطالة. إن البرامج الثنائية التي تمولها بلدان ممثلة في هذه القاعة – والتي أنا ممتن لها – ساعدتنا على ردم الهوة بين مؤتمر طوكيو وتقدير برامج التعمير والتنفيذ الوشيك لبرامج التعمير الواسعة النطاق. ولكن هذه البرامج التعميرية في مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية والزراعة ستوفر فرص العمالة بأعداد كافية في الشهور القادمة.

غير أن القطاع الخاص في الأمد البعيد – وقد ألمحت إلى ذلك السيد الرئيس – سيكون القطاع المولِّد للعمالة . ولذلك فإن تشجيع الاستثمار في تيمور الشرقية من مصادر أجنبية ومحلية أصغر ضروري. ولتحقيق ذلك نحتاج أيضا إلى حل مسألة الأرض والممتلكات، التي هي كابوس آخر من الكوابيس الكثيرة التي تقض مضاجعنا، بالنظر إلى أنه لا توجد سجلات متروكة في تيمور الشرقية. ليس لتيمور الشرقية ذاكرة، ولا توجد أرشيفات. لم يترك شيء. وكما يمكن للمرء أن يتخيل نتلقى مطالبات متعارضة كثيرة تتعلق بالممتلكات. وما لم يمكن حل هذه، ربما عن طريق محكمة مستقلة، في المستقبل القريب، لن يكون على استعداد للمجيء وتعريض ماله للخطر في تيمور الشرقية سوى مستثمرين قلائل. ونحن ندرك ذلك تماما.

(تكلم بالفرنسية)

وسألني الرئيس ما هو موقفنا فيما يتعلق بالقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وعما إذا كانت لدينا أموال كافية. لا. إنها ليست كافية. لدينا حوالي ٤ ملايين دولار من مشروع صغير النطاق للبنك الدولي. غير أن الطلبات التي تلقيناها قبل أن أغادر بلغت أكثر من ثلاثين مليون دولار. وذلك مشجع جدا. وذلك يعني أنه توجد مبادرة قوية واهتمام قوي من جانب أصحاب الأعمال التيموريين في توطيد حالتهم. ولكن من الواضح أن مبلغ الأربعة ملايين دولار ليس كافيا. ونحن نخطط لتشجيع أصحاب الأعمال المحلية الذين يعملون معنا لتنفيذ خطط إعادة التعمير الكبيرة التي يمولها البنك العالمي وبنك التنمية الآسيوي ولتنفيذ مشاريع يشارك فيها أناس من تيمور لإيجاد القدرة التيمورية في القطاع الخاص.

(تكلم بالانكليزية)

وسأختتم بياني بتناول سؤالين آخرين. الأول من السفير ساتوه، ممثل اليابان فيما يتعلق بالإعلام الجماهيري. إنه محق تماما. هذا هو وجه من وجوه ضعفنا، مما يفسر بعض خيبة الأمل التي أعرب عنها سكان تيمور. والمشكلة هي أنه لا توجد لدينا محطة تلفزيون. وتغطية إذاعة ''إدارة الأمم المتحدة الانتقالية'' التي لدينا محدودة جدا. وإن تصليح الهوائيات والمولدات يستغرق وقتا. وشراء أجهزة الراديو وتوزيعها على سكان تيمور يستغرقان وقتا. ونحن نعي ذلك تماما. ونشرع بحماس في إعادة إنشاء بنية الاتصالات اللاسلكية في تيمور الشرقية، لذلك الغرض من جملة أغراض مختلفة.

ولدينا أيضا مجلة تصدر كل أسبوعين، وهي توزع على نطاق واسع ولكنها غير كافية. ونحاول استعمال وسائل أخرى من قبيل الفيديو واجتماعات البلدية - وأنا شاركت فيها - وكتبت مؤخرا إلى القسيسين في تيمور الشرقية، طالبا منهما مساعدة البنية الكنسية في نشر المعلومات عن نشاطاتنا.

(تكلم بالفرنسية)

وأخيرا، سيدي الرئيس، دعني أجيب عن سؤالك عن التقدم فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية، وخصوصا الزيت والغاز الطبيعي. أخبرني زعماء تيمور قبل أشهر قليلة بأنهم يريدون أن تجري ''إدارة الأمم المتحدة الانتقالية'' المفاوضات بشأن شروط الاتفاق على استغلال هذه الموارد في المياه العميقة بين تيمور واستراليا في منطقة التعاون التي تحددها المعاهدة التي كانت قائمة بين إندونيسيا واستراليا، على أن يتم ذلك التفاوض بالمشاركة التيمورية خلال المرحلة الانتقالية. وجرت محادثات في أدليد وكانبيرا وديلي وفي داروين في نهاية الأسبوع الماضي. وأظهرت الحكومة الاسترالية تفهما. أنها منفتحة ومرنة وأنا ممتن لها على ذلك. ولذلك لديَّ تفاؤل فيما يتعلق باختتام هذه المفاوضات قبل يوم الاستقلال.

أشكرك سيدي وجميع أعضاء المجلس الآخرين على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس وعلى دعمكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على تقديم إيضاحاته المفيدة بعد مناقشة طويلة كانت، ويسرني أن أقول ذلك، مثالا فيما يتعلق بالأسئلة والأجوبة الدقيقة المفيدة. وأعتقد أن ذلك يبيِّن اهتمام مجلس الأمن بهذا المسعى الذي لا سابقة له الجاري الآن في تيمور الشرقية تحت رعاية الأمم المتحدة. وأعتقد أنه كان مثالا ممتازا أيضا بسبب الأساس المشترك الظاهر في التعليقات، وبسبب دعم مجلس الأمن الإجماعي للممثل الخاص.

وأشكر السيد فييرا دي ميللو وآمل في أن يتمكن من أن يجتمع بنا في الأشهر القليلة وأن يخبرنا بالتقدم الجديد في كل مجال من مجالات مساعيه.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠.